الأمم المتحدة

A/58/PV.57

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٥٧**
الأربعاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٧ من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ح) تعيين عضو في وحدة التفتيش المشتركة

مذكرة من الأمين العام (A/58/108)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): مطلوب من الجمعية العامة، على نحو ما أشير إليه في الوثيقة A/58/108، أن تقوم خلال دورتها الثامنة والخمسين بتعيين عضو لملء الشاغر في وحدة التفتيش المشتركة الذي سينشأ من انتهاء فترة عضوية السيد سوميهيرو كوياما ممثل اليابان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٣.

وكما أشير إليه في الوثيقة A/58/108، وعملا بالفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، يتشاور رئيس الجمعية العامة مع الدول الأعضاء – مع بلد واحد في هذه الحالة – يُطلب منه اقتراح مرشح لتعيينه في وحدة التفتيش المشتركة.

وبعد إجراء المشاورات اللازمة، أود أن أبلغ الجمعية بأن المعلومات التي تلقيتها من رئيس مجموعة الدول الآسيوية مفادها أنه بالنسبة للشاغر من الدول الآسيوية، هناك مرشحان، هما اليابان وباكستان.

وحيث يوجد مرشحان لشاغر واحد، أود وفقا للممارسة المتبعة، التشاور مع الدول الأعضاء من خلال ترتيب إجراء تصويت استشاري بالاقتراع السري لاختيار بلد واحد من بين الدول الآسيوية يُطلب منه أن يقترح مرشحاً لتعيينه في وحدة التفتيش المشتركة. ورغم أن هذا التصويت الاستشاري لن يكون انتخاباً، فإننا سنتبع القواعد الإجرائية للجمعية التي تنظم الانتخابات.

إذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على ذلك الإجراء؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للممارسة المعمول بها، فإن البلد الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات ولا يقل عن أغلبية أصوات الحاضرين والمصوتين، سُيطلب

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-59705 (A)

منه أن يقترح مرشحا لتعيينه في وحدة التفتيش المشتركة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على ذلك الإجراء أيضا؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في حالة التعادل في عدد الأصوات، سيجرى اقتراع مقيد يقتصر على المرشحين الذين يحصلون على عدد متساو من الأصوات – الأمر الذي لا يمثل مشكلة في هذه الحالة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على ذلك الإجراء أيضاً؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفيما يتعلق بعملية الاختيار هذه، أود أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا للمادة ١٩ من الميثاق والقرار ١/٥٨ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، لن تسلم بطاقات الاقتراع لاثنتين من الدول الأعضاء.

أود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية لا تقوم الآن بتعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة. إننا نقوم فقط باختيار بلد سيطلب منه اقتراح مرشح. لذا، فإن اسم البلد وحده، وليس اسم الشخص، هو الذي ينبغي أن يظهر على بطاقة الاقتراع.

أود الآن أن أكرر اسم البلدين من بين الدول الآسيوية اللذين يودان أن يقترحا مرشحاً، وهما اليابان وباكستان.

وأود أيضاً أن أوضح أنه من بين الدول الآسيوية، يعمل أحد رعايا الصين في وحدة التفتيش المشتركة. وعليه، ينبغي ألا يظهر اسم تلك الدولة في بطاقة الاقتراع.

تشرع الجمعية الآن في اختيار بلد واحد من بين الدول الآسيوية يطلب منه أن يقترح مرشحاً لملء الشاغر في وحدة التفتيش المشتركة.

وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أذكر الأعضاء بأنه عملاً بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلاّ لإثارة نقطة نظامية تتعلق بطريقة إجراء التصويت.

نبدأ الآن عملية التصويت.

ستوزع الآن بطاقات الاقتراع المؤشر عليها (باء). أرجو من الممثلين أن يكتبوا على بطاقة الاقتراع اسم دولة واحدة يودون التصويت لصالحها. وبطاقات الاقتراع التي تتضمن اسم أكثر من دولة واحدة ستعتبر باطلة. وبطاقة الاقتراع التي تتضمن اسم دولة عضو لا تنتمي إلى المنطقة ذات الصلة أو اسم شخص لن تُعَد على الإطلاق.

بناء على دعوة من الرئيس، تولى فرز الأصوات السيد فيلاسيس (إكوادور)، والسيدة كيبل (ألمانيا)، والسيد ستويف (بلغاريا)، والسيدة فابي (السنغال).

أجري التصويت بالاقتراع السري.

عُلقت الجلسة الساعة ١٥/٢٥ واستُؤنفت الساعة ١٥/٤٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فيما يلي نتيجة التصويت:

عدد بطاقات الاقتراع:	١٨٥
عدد البطاقات الباطلة:	٢
عدد البطاقات الصحيحة:	١٨٣
الممتنعون عن التصويت:	صفر
عدد الأعضاء المصوتين:	١٨٣
الأغلبية المطلوبة:	٩٢

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:

اليابان:	١٠١
باكستان	٨٢

أُختيرت اليابان، نظرا لحصولها على الأغلبية المطلوبة، لكي يُطلب منها اقتراح مرشح لتعيينه في وحدة التفتيش المشتركة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأعضاء على ما أسدوه من مشورة، وأشكر فارزي الأصوات على ما قدموه من مساعدة.

وفقا للفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، سيطلب من اليابان أن تقدم اسم مرشح وسيرة ذاتية تُبرز مؤهلات المرشح ذات الصلة بالمهام المُقبلة.

وعقب إجراء المشاورات المناسبة المُشار إليها في الفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما فيها المشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع الأمين العام بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، سيقترح رئيس الجمعية العامة على الجمعية العامة مرشحا مؤهلا لتعيينه في وحدة التفتيش المشتركة.

بذلك نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (ح) من البند ١٧ من جدول الأعمال.

البند ٢٠ من جدول الأعمال

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

تقرير الأمين العام (A/58/392)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لوفسانغين إردنشلون وزير خارجية منغوليا.

السيد إردنشلون (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف وامتياز لي أن أقدم، بوصفي رئيسا للمؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة للدورة الحالية للجمعية العامة، تقريرا عن نتائج المؤتمر الذي عقد من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر هذا العام في مدينة أولانباتار. وبينما شارك في المؤتمر الأول، الذي عقد في مانيلا، ممثلو ١٣ بلدا، فإن مندوبين من ١١٩ بلدا من جميع أرجاء العالم وحشد من المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، وحوالي ١٠٠ من المنظمات غير الحكومية شاركت في مؤتمر أولانباتار.

ويشهد ذلك على التوسع الديناميكي للحركة التي تضم الديمقراطيات الجديدة والناضجة على حد سواء. ومن المهم على وجه الخصوص بالنسبة لبلدي، منغوليا، أن هذا المؤتمر المتعلق بالديمقراطية العالمية قد عقد في قلب آسيا، حيث ولدت الإمبراطوريات وتداعت، وحيث حصلت تجارب اجتماعية لا سابق لها وحيث نشهد الآن ظهور التزام عالمي بالديمقراطية وبالحكم الرشيد.

وكانت استضافة منغوليا لذلك الجمع العالمي المتميز مدعاة لشرف كبير. كما نظرنا إليها أيضا بوصفها مسؤولية كبيرة. واليوم يسرني أن أبلغ الجمعية العامة بأن المؤتمر كان ناجحا، وذلك استخلاص شارك فيه جميع المشاركين. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر جميع البلدان على مشاركتها النشطة في أعمال المؤتمر. وأعرب عن تقديري الخاص لألمانيا وإيطاليا وتركيا وجمهورية كوريا والسويد وسويسرا وقبرص وكندا ولكسمبرج والمملكة المتحدة والنمسا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي وصندوق كندا ومنظمات منظومة الأمم المتحدة على مساعدتها القيمة ودعمها في تنظيم هذا الحدث الهام.

وقد شارك عدد قياسي من الدول – كما قلت ١١٩ دولة، حوالي ٣٠ منها شاركت بمستوى وزاري أو بمستويات معادلة – في المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وبهذا سجلت أعلى نسبة من كبار المسؤولين في تجمع للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وكان من الابتكارات في المؤتمر قيام منتدى برلماني مواز، نظمه بالمشاركة برلمان منغوليا والاتحاد البرلماني الدولي. وقد جمع المنتدى ١٢٠ عضوا في البرلمان من ٤٧ بلدا. وسبق المؤتمر قيام منتدى تفاعلي جدا للمجتمع المدني، بمشاركة ٢٤٠ فردا من ٦٤ بلدا. وقدم المنتديان نتائجهما إلى المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، شُجعت حكومات البلدان المشاركة على أن تشمل في وفودها الوطنية أعضاء من البرلمان وممثلين للمجتمع المدني. وكانت تلك هي الحالة مع معظم الوفود الممثلة في المؤتمر.

وقد أدخلت هذه الصيغة الثلاثية المستويات لأول مرة في المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وأعتقد أنه ينبغي للمؤتمرات المقبلة أن تواصل هذه الممارسة، لأنها أثبتت فائدتها وصلاحيتها في مؤتمر أولانباتار.

وكان الموضوع الرئيسي للمؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة هو ”الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني“. وأبرز جدول الأعمال أكثر المسائل إلحاحا وأهمية للديمقراطية في جميع أرجاء العالم. وتركزت المناقشة على المجالات الرئيسية الثلاثة مثار الاهتمام: تعزيز الحكم الديمقراطي والتعاون مع المجتمع المدني، والتحديات والفرص بالنسبة للديمقراطية والشراكة، والمشاركة في تخفيض حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وانهمكت الوفود في مناقشة أساسية بشأن كيفية توطيد الخيار السياسي للديمقراطية واستدامتها سياسيا واقتصاديا وفكريا عن طريق جهود الشعب نفسه وعن طريق الالتزامات الدولية من الأمم صغيرها وكبيرها. وكما قال رئيس منغوليا، السيد ناتسانغيين باغاباندي، فإن الديمقراطية ليست قصة خيالية – كما أنها ليست هدية من أحد. فالديمقراطية، بوصفها إنجازا متميزا للبشرية، تجعل من الواجب على كل شخص ملتزم بها أن يعزز مؤسساتها السياسية وأن يحميها من كل المخاطر.

وتلقى المندوبون للمؤتمر الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة رسالة من الأمين العام كوفي عنان، أشار فيها إلى التقدم المحرز في التنمية الديمقراطية ولكنه حذر من نشوة الانتصار، نظرا للنكسات التي تجري في أرجاء العالم وإساءة استعمال الأنظمة الانتخابية وتنفير عدد متزايد من الناس الذين شعروا بالتهميش والاستبعاد.

وتكلم حوالي ٧٠ من رؤساء الوفود في المناقشة العامة، حيث تبادلوا الخبرات في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، فضلا عن تحديد التحديات المتعددة التي تواجه الديمقراطية في السياقين الوطني والدولي على حد سواء، إلى جانب سبل ووسائل التصدي لهذه التحديات. وقد ألقى الخطاب الرئيسي للمؤتمر رئيس الوزراء إنخبايار، الذي قدم تحليلا متعمقا للحركة الديمقراطية في منغوليا في منظورها التاريخي وطرح أفكارا محددة واقتراحات ترمي إلى تعزيز حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في البيئة العالمية المتطورة التي نعيش فيها.

وركز المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة على ما يلي من المسائل النوعية والجوهرية المتعلقة بالديمقراطية وحلول هذه المسائل: وهي سيادة القانون، وتحسين الترتيبات الدستورية الديمقراطية، والنظم

الديمقراطية السياسية والانتخابية، وخطر الأصولية الانتخابية، والحاجة إلى إجراء إصلاحات انتخابية، والحقوق المدنية والسياسية للمواطنين، ومساءلة وشفافية الحكومات، وأخطار البيروقراطية والفساد، وتوطيد النظم المتعددة الأحزاب، ودور وسائط الإعلام الحرة، ومنظمات المجتمع المدني بوصفها عوامل للتغيير، والترتيبات المؤسسية للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، ومقدرة المجتمعات المحلية على المشاركة في اتخاذ القرار، وشمول العملية الديمقراطية، وتمثيل المواطنين ومشاركتهم. وكانت الوفود مجمعة في إيمانها أنه ينبغي ألا تكون الديمقراطية أمرا مسلما به، وبأنه لا يمكن تعزيزها إلا من خلال مناقشة واسعة النطاق وشاملة للقضايا التي أوجزت ذكرها قبل لحظة وحشد الإرادة السياسية والتضامن اللازمين. ولاحظت أيضا أن الإصلاحات الديمقراطية عملية مستمرة وليس لها حل واحد يناسب جميع الحالات. ومع ذلك، يمكن للقيم والمبادئ الأساسية وكذلك الأبعاد المعيارية للديمقراطية المتجسدة في صكوك حقوق الإنسان الأساسية أن تكون مبادئ توجيهية أساسية يتعين أن تحترمها جميع الديمقراطيات الجديدة والقديمة على حد سواء.

كانت الفكرة الأساسية السائدة في مداولات المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة تتمثل في الحاجة إلى ديمقراطية أعلى جودة، وترسيخها، واستيعاب الثقافة الديمقراطية. والحكم الرشيد من أهم جوانب الديمقراطية. وركزت الوفود على سبل جعل الحكم الرشيد أكثر فعالية، وتشاركيا بقدر أكبر، وجعله أكثر شفافية وعدالة، وأكثر استجابة ومسؤولية.

وأثناء المناقشات في المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، أعرب المشاركون عن بالغ قلقهم من أن العولمة ظلت تؤثر تأثيرا ضارا إلى حد كبير على الديمقراطية، حيث أنها تسببت في زيادة الفقر والتهميش لا سيما وسط أكثر الجماعات ضعفا. وبالرغم من النظر إلى العولمة باعتبار أنها توفر عددا من الفرص، ركز المشاركون على أنه من أجل تخفيف الآثار السلبية للعولمة، ينبغي وضع أطر تنظيمية دولية متنوعة.

وأدانت الوفود الإرهاب بالإجماع وأيدت الدور الأساسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في مكافحة تلك الآفة. ودعت المداولات أيضا إلى تعددية الديمقراطية العالمية لتعزيز الشراكات الاستراتيجية من أجل الديمقراطية والتنمية والتطور الاجتماعي. وكان الرأي أيضا أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك القضاء على الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي، يتطلب شراكة أصيلة من أجل التنمية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي نهاية المداولات، اعتمد المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وثيقتين رئيسيتين تعبران عن المبادئ والتعهدات الأساسية التي ناقشها المشاركون وتخططان لمستقبل التطور الديمقراطي. وسيرشد إعلان وخطة عمل أولنباتار أنشطة المؤتمر في السنوات المقبلة. وتعمل الوثيقتان على الحفاظ على استمرارية إنكار المؤتمرات السابقة وفي الوقت نفسه نجد سبلا جديدة لتعزيز الديمقراطية والحركة الديمقراطية الدولية.

ويحدد إعلان أولنباتار الصادر عن المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ستة مبادئ رئيسية للمجتمعات الديمقراطية: أنها عادلة ومسؤولة، وشاملة وتشاركية، وهي تعزز وتحمي حقوق وحريات جميع أعضائها، وهي مفتوحة وشفافة، وهي تعمل في إطار قواعد القانون والمساءلة المتفق عليها بغض النظر عن التحديات التي قد تواجهها، وهي تظهر تضامنا مع الآخرين. واتفق المشاركون على ٥٢ التزاما تستند إلى المبادئ الستة، وتحدد خطة العمل سبلا يمكن عن طريقها تنفيذ تلك الالتزامات

على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، أود، بالنيابة عن حكومة بلدي، أن أشيد بالأمين العام على تقريره المقدم في إطار بند جدول الأعمال المعروض علينا (A/58/392)، والذي، بالإضافة إلى توضيح عمل ونتائج المؤتمر الخامس، يوفر وصفا تحليليا للأنشطة التي نفذتها منظومة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة في مجال مساعدة الديمقراطية والحكم الرشيد.

وبعد التأكد من أن الديمقراطية تكمن في جوهر جميع التدابير الواردة في الإعلان وفي خطة العمل، تتمثل مسؤوليتنا الرئيسية الآن في التأكد من اتخاذ تلك التدابير. وتوصي خطة العمل توصية شديدة بتعزيز آلية المتابعة من أجل الترويج للتدابير التي اعتمدها المؤتمر وتنفيذها. وانطلاقا من هذه المقدمة المنطقية، أود أن أتشاطر مع الجمعية بعض الأفكار المبدئية بشأن كيفية كفالة المتابعة الفعالة.

أولا، مثلما أوصى مؤتمر أولنباتار، مطلوب من رئيس المؤتمر أن ينشئ، بمساعدة من الأمم المتحدة، فريقا عاملا لدراسة استنتاجات المؤتمر الخامس، فضلا عن المقترحات الواردة في أوراق المعلومات الأساسية والبيانات، لجعل المتابعة أكثر فعالية وكفاءة، ووضع برنامج عملي. ويجب أن يعمل الفريق العامل في إطار جدول زمني محدد وأن يقدم مقترحات محددة بشأن توجيه تنفيذ الوثيقتين الختاميتين للمؤتمر الخامس ورصد تقدمه. وأعتقد أن مجموعة أصدقاء الرئيس التي أُنشئت بصورة غير رسمية في نهاية مؤتمر أولنباتار ستتخذ شكلا رسميا بعد وقت قصير وستكون نواة الفريق العامل هذا. وأفهم أنه تجرى الآن مشاورات غير رسمية لإيجاد حل مقبول لتلك المسألة.

وتدعو خطة العمل إلى وضع خطط وطنية لتعزيز الديمقراطية وإعداد مذكرات معلومات قطرية تحدد احتمالات تقدم وتعميق الديمقراطية في البلد المعين، وإنشاء قواعد بيانات لمؤشرات الديمقراطية الخاصة بالبلد بغية تتبع تقدم التطور الديمقراطي. وبالإضافة إلى المساعدة على بناء توافق الآراء الوطني، بمشاركة جميع أصحاب المصالح، نرى أن هذه الممارسة ستسهم أيضا في تعزيز العمل الوطني لترسيخ الديمقراطية. وتوصي خطة العمل أيضا بالاستفادة لدى وضع المؤشرات الوطنية للديمقراطية من العمل الجاري إنجازه في منتديات أخرى متعددة الأطراف. ويمكن أن تثبت الخبرة والدراية الناجمة عن الممارسات الحالية أنها مفيدة في وضع منهجية تتبع في الممارسات الوطنية.

ثانيا، اعتزم أن أجري مشاورات مع رؤساء المنظمات الإقليمية ذات الصلة بشأن الطرق الممكنة للتعاون من أجل المضي قدما في تنفيذ الأنشطة المحددة في خطة العمل للعمل الإقليمي.

ثالثا، أود أن اقترح وضع جدول زمني منتظم لآلية المتابعة، بحيث يمكنها أن تؤازر وتراقب المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وسيكون هذا مفيدا على نحو خاص لأننا نميل إلى صرف انتباهنا عن الموضوع بسبب الشؤون اليومية للدبلوماسية التي نحن غارقون فيها. ومع ذلك، يستوجب الدور الذي اخترناه، أن نعمل، نحن الدبلوماسيين، بوصفنا زعماء وحراسا لروح المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

رابعا، في متابعة خطة عمل المؤتمر، اعتزم البدء في إجراء مناقشات مع رئيس تجمع الديمقراطيات لتبادل الآراء بشأن وسائل التقريب بين الحركتين وجعلهما متكاملتين.

خامسا، سأجري مشاورات مع الدول المعنية بشأن مكان وتوقيت وموضوع المؤتمر الدولي المقبل للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وحتى الآن، قدمت دولة قطر عرضا رسميا لاستضافة ذلك المؤتمر في الدوحة، وقد أحاط المؤتمر الخامس علما بذلك الأمر.

سادسا، أعد وفد بلدي مشروع قرار في إطار هذا البند من جدول الأعمال، يعبر عن إجراءات ونتائج المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ويسرني أن أبلغكم بأنه نتيجة للمشاورات التي أُجريت بين البلدان المعنية، قدمت منغوليا، بالإضافة إلى ٧٦ مقدما، مشروع قرار آمل أن يحصل على أكبر دعم ممكن من هذه الجمعية الموقرة. ونأمل أيضا أن تنضم بلدان عديدة لمقدمي مشروع القرار في الأيام المقبلة.

وعلى الرغم من أن أضواء منبر المؤتمر خفتت الآن، ينبغي أن تستمر عملية المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وتحتاج أقوالنا إلى التدعيم بالعمل الموحد الذي يركز على الأساسيات. ولذلك، فلنتحرك إلى الأمام، جنبا لجنب، وبطريقة منسقة، لتعزيز الديمقراطية والحكم السليم في العالم بأسره. وكما قيل ببلاغة في الأغنية التي خصصت للمؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، فلنقف جميعا معا من أجل الديمقراطية والسلام: التحرك من أجل الشعب؛ والتحرك من أجل الحرية.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، أود في البداية أن أستهل كلمتي هذه بتقديم خالص التهنئة لكم بمناسبة توليكم رئاسة الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا شك لدينا في أنكم بما تتمتعون به من خبرة وحنكة وما تتحلون به من صبر فائق ستضفون طابعا مميزا على إدارة أعمال هذه الدورة، والتي أتمنى لكم فيها كل التوفيق والنجاح.

إن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا وينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وهي من المبادئ والأسس التي يقوم عليهما أي مجتمع ديمقراطي. إن الديمقراطية هي تطلع الشعوب إلى اختيار النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها، والمشاركة الكاملة في كافة مناحي الحياة. ويجب أن يُنظر إلى الديمقراطية على أنها عملية تتجاوز متطلباتها أكثر من مجرد إجراء الانتخابات. ومع التسليم بأهمية الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة بالنسبة للديمقراطية، فإن أي نظام ديمقراطي ينبغي أن يوفر لمواطنيه فرص المشاركة على نحو كامل في المجتمع بجميع جوانبه، مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر سيادة القانون. ويجب أن تشمل الديمقراطية الالتزام بالمبادئ والقواعد والمؤسسات والإجراءات التي تكفل التمثيل والمساءلة، وتحمي الأفراد والجماعات من السلوك المتعسف أو الظلم أو القهر من جانب الدولة أو غيرها من الأطراف.

إن الديمقراطيات العريقة مرت بتجارب كثيرة ومتنوعة إلى أن وصلت إلى هذه المرحلة من النضوج الفكري والتسليم والقبول بالرأي الآخر. ولا يوجد في العالم نموذج عالمي واحد للممارسات الديمقراطية، وإنما توجد خطوط كثيرة متقاطعة تشترك فيها الدول الديمقراطية وتتمثل معظمها في المشاركة السياسية وفي اتخاذ القرار والحريات العامة.

وإيمانا بهذه المبادئ القيمة، اضطلع سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، بجهود كبيرة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لدولة قطر من خلال إرساء الديمقراطية وإصلاح الاقتصاد وضمان التحول الهادئ إلى دولة أكثر عصرية وديمقراطية. وشهد المجتمع القطري تحولا رئيسيا شمل كافة جوانبه، في دولة حديثة أخذت على عاتقها المسؤولية لما فيه خير شعبها.

وقد كانت أولى تلك الخطوات حل وزارة الإعلام والثقافة في مسعى لتعزيز دور الصحافة الحرة، وتنفيذ الاتفاقات ذات الصلة بحقوق الإنسان التي توصلت إليها قطر

مع الأمم المتحدة من خلال انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات، كذلك من الخطوات البارزة إجراء الانتخابات البلدية الحرة في ٨ آذار/مارس ١٩٩٩، التي شاركت فيها المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الترشيح والتصويت. كما دخلت دولة قطر منذ عام ٢٠٠٠ تجربة سياسية ديمقراطية جديدة وتستند تلك التجربة على المشاركة الشعبية في الشؤون العامة من خلال هيئات ومجالس منتخبة، وافتتاح منتديات لحرية التعبير. وقد تكللت هذه الخطوات المدروسة بالخطوة ذات الأهمية البالغة والتي تمثلت بصياغة وإعداد الدستور.

إن يوم ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، يعتبر يوما مفصليا في مسيرة حياتنا شعبا ودولة. فبعد مسيرة ثلاثين سنة تحت مظلة النظام الأساسي المؤقت المعدل، الذي لم يعد يتناسب مع معطيات العصر، أصبح لدينا دستور دائم يكفل الحرية الشخصية وتكافؤ الفرص للمواطنين ويصون الملكية الخاصة، ويتساوى فيه المواطنون في الحقوق والواجبات ويحرم إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها، وأوجد مناخا يتسع لكل أنواع التعبير وزاد من مساحة حرية الصحافة والنشر، وأتاح حرية الدين والعبادة والمعتقد للجميع، وأصبح الشعب القطري مصدر السلطات، والتشريع يتولاه مجلس تشريعي منتخب. وشهد ذلك اليوم استفتاء عاما على أهم وثيقة تفتح آفاقا واسعة لمستقبل مشرف لوطننا، وكانت النتائج بالغة الدلالة على صدق التوجه الديمقراطي وإعطاء حرية التعبير عن الرأي، مهما كان هذا الرأي، حيث كانت نسبة المؤيدين للدستور ٩٦,٦ بالمائة. وبالتأكيد إن هذه النسبة أعطت مصداقية للنتائج التي قوبلت باحترام وتقدير دولي وأكدت جدية العملية الديمقراطية. وجاء ذلك الإقبال استجابة إلى دعوة أمير دولة قطر في كلمته التي وجهها إلى الشعب القطري حيث قال ”أحثكم على التصويت على الدستور اليوم فهو منكم ولكم“ وامتثالا لقول الله سبحانه وتعالى، ”وشاورهم في الأمر“، (سورة الشورى/الآية ٣٨). ”وأمرهم شورى بينهم“ (سورة آل عمران/الآية ١٥٩). وإيمانا منا بأهمية رأيكم لحاضر ومستقبل أفضل للوطن والمواطنين والأجيال القادمة.

أود أن أبين في هذا الصدد أن دولة قطر قد شاركت على مستوى رفيع في المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي عقد في أولابناتار، عاصمة جمهورية منغوليا، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وإيمانا منها بالديمقراطية ودعما لتطبيقها على جميع المستويات الداخلية والعالمية وبالتعاون الدولي، فقد أعرب رئيس الوفد القطري في كلمته التي ألقاها أمام المؤتمر عن أمل دولة قطر في استضافة المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في مدينة الدوحة عام ٢٠٠٦. وقد دعمت تلك المبادرة من قبل الكثير من الدول المشاركة ومن ضمنها الدول العربية. ويتضمن التقرير النهائي لمؤتمر أولانباتار في المقطع الأخير منه عرض دولة قطر السخي لاستضافته.

إن وفد دولة قطر يعيد التأكيد على موضوع مبادرة الاستضافة، ونلتمس من جميع الوفود الاستجابة الحسنة لهذا الطلب وتأييده لأنه سيمثل خطوة إيجابية لدعم حكومة دولة قطر وشعبها في إرساء وترسيخ المثل الديمقراطية في الدولة وفي المنطقة.

أكدت حكومة دولة قطر، كدولة ديمقراطية حديثة، وعلى جميع المستويات في المحافل الدولية، على التزامها التام بمسؤولياتها السياسية ومصالحها الوطنية على حد سواء. وأكدت على أنها تبنت على الدوام سياسة خارجية واضحة المعالم تستند إلى أسس احترام السيادة والاستقلال والمصالح الوطنية للدول، مبنية على الصداقة والاحترام المتبادل. وهي تؤمن بالتعاون الدولي الديمقراطي، وتؤيد بقوة الجهود الدولية

لحل وتسوية النزاعات والأزمات بالطرق السلمية ضمن الشرعية الدولية. وقد تبنت هذا الأسلوب الديمقراطي، سعيا منها لإيجاد نظام يعتمد على مؤسسات دستورية قوية.

السيد أديشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): إن انضمام عدد متزايد من البلدان إلى مبادئ الديمقراطية أصبح من السمات الأساسية للعهد الجديد الذي بزغ في العالم بعد التغيرات السياسية والاجتماعية الكبرى التي استجدت في نهاية عقد الثمانينات. والتقرير الشامل (A/58/392) الذي قدمه الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، يسمح بقياس كل من التقدم المحرز ونطاق هذه الظاهرة الاجتماعية – الاقتصادية التي تستهدف الترويج لإنشاء إطار مؤات لتنمية البشرية. ويجدر بنا أن نرحب بالأنشطة المتنوعة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة لدعم تلك العملية والإسهام في تعزيز الحكم.

وكانت سلسلة المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة مظهرا من مظاهر ذلك الدعم. وتقرير الأمين العام أيضا يتيح لنا فهم الطابع المتعدد الأبعاد لذلك الدعم، والصلة الوثيقة القائمة بين الديمقراطية وطموحات الشعوب في أن تعيش وتزدهر في كنف السلام والأمن والعدالة الاجتماعية ومن مانيلا إلى أولان باتور، قطعت المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة شوطا بعيدا على هذا الطريق. وفي كل مرحلة كانت تلك المؤتمرات تتناول مسائل حيوية بالنسبة لشعوبنا. وقبل ثلاث سنوات استضافت بلادي، باسم أفريقيا، المؤتمر الذي بحثت فيه الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وشركاؤها مواضيع السلام والأمن والديمقراطية والتنمية. وآسيا الآن تحمل الشعلة، وقد حقنت هذه الحركة العظيمة بزخم جديد، بتركيز الانتباه على مسائل الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني. وأود أن أزجي تهنئة حارة إلى شعب وحكومة منغوليا على كل الجهود التي بذلاها لتنظيم المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وضمان نجاحه.

وفي أولان باتور تأكدنا من جديد أن الديمقراطية قضية مجيدة تتمسك بها شعوبنا. غير أن النقاش أبرز مرة أخرى التحديات التي تواجهها الديمقراطية في بلداننا. وتلك التحديات – الإرهاب الدولي والجريمة العابرة للحدود الوطنية والفساد والبطالة والفقر – تعرض جوهر طبيعة الديمقراطية وسيادة القانون لخطر شديد؛ ولا يمكن التصدي لها بشكل نهائي إلا من خلال التعبئة المستمرة والمتضافرة لكل أصحاب المصلحة، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. وفي أولان باتور، برز المجتمع المدني كعامل حاسم وعنصر أساسي في بناء الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون. وفي هذا الصدد، عمد المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة إلى توسيع نطاق المناقشة بإقامة حوار بين الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والبرلمانيين والحكومات؛ فكل هؤلاء يمثلون أطرافا فاعلة في الحياة الديمقراطية في بلداننا ومروجين لها في الوقت ذاته.

وبالتالي، يرحب وفد بلادي بالاهتمام الخاص الذي أولاه الأمين العام في تقريره الذي نبحثه في مناقشتنا عصر اليوم لتوصيات المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ويؤيد وفد بلادي أيضا الاقتراح الداعي إلى تحويل آلية المتابعة إلى هيكل رسمي يمكنه أن يكفل على نحو أفضل متابعة تنفيذ خطة عمل المؤتمر، وكذلك تواصل التفكير وتبادل الخبرات بشأن هذه المسألة.

ومن ثم، انضمت بنن إلى مقدمي مشروع القرار المعنون ”دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة “.

السيد بالاريسو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أتكلم باسم الدول الـ ١٩ الأعضاء في مجموعة ريو، وأعني الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبوليفيا والجمهورية الدومنيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وغيانا وفنزويلا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس، وبلدي بيرو.

وقد أكدت مجموعة ريو من جديد في مناسبات عديدة، على التزامها بتوطيد وتعزيز الديمقراطية، وممارسة قيمها والدفاع عن مؤسساتها. وتؤمن مجموعة ريو بأن الديمقراطية حق لكل الشعوب، وأنها السبيل الوحيد إلى الممارسة الفعالة للحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

ولتلك الأسباب، تابعت مجموعة ريو باهتمام، منذ البداية، تطور المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بما في ذلك المؤتمر الأخير الذي عقد في أولان باتور بمنغوليا، والذي اعتمد خطة عمل وإعلانا بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني. وتلك المؤتمرات توفر محافل مهمة للتأمل وتبادل الأفكار حول كيفية تعزيز الديمقراطيات وتشجيعها وتوطيدها، بوصفها وسيلة لا غنى عنها لضمان التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للشعوب.

وفي أيار/مايو الماضي، اعتمد رؤساء الدول الأعضاء في مجموعة ريو، في توافق آراء كوثكو، مجموعة من التدابير الرامية إلى تشجيع الحكم الديمقراطي وتعزيز سيادة القانون؛ وهما مبدآن يستندان إلى التقدم المحرز في المنطقة، ويعتبران من المبادئ التوجيهية التي تسري على جميع ديمقراطيات العالم من حيث أنها جميعا تقوم على نفس المبادئ والقيم، وتسعى إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية المشروعة لشعوبها.

وفي هذا الصدد، عقدت مجموعة ريو عزمها، أولا وقبل كل شيء، على مواصلة إجراء إصلاحات فعالة لأجهزة الدولة بغرض النهوض بمشاركة المواطنين وتثقيفهم، ومكافحة الفساد، وتقوية السلطات العامة. وبغية تشجيع مشاركة المواطنين أولينا اهتماما خاصا لنظام الأحزاب والحركات والمجموعات السياسية.

واتفقت بلدان مجموعة ريو، في هذا الصدد، على أن تتولى الالتزامات التالية. أولا، وافقت على توسيع نطاق مشاركة الأحزاب والحركات والمجموعات السياسية بطرح تشريعات توفر لها الحوافز. وثانيا، ستلتمس المجموعة أيضا ضمان أن تكون الأحزاب والحركات والمجموعات السياسية مستقلة عن سلطة الاقتصاد، من خلال تزويدها بفرص متكافئة للوصول إلى وسائط الاتصالات. ثالثا، ستقوم المجموعة بتعزيز الشفافية في المسائل المالية، وتشجيع ممارسة الديمقراطية داخليا فيما بين الأحزاب والحركات والمجموعات السياسية. رابعا، ستعمد المجموعة إلى إيجاد فرص متكافئة داخل الأحزاب والحركات والمجموعات السياسية، بدعم برامج تدريبية سياسية، وخاصة للنساء والشباب والمجموعات العرقية والقطاعات السكانية المهمشة.

ويتعلق جانب آخر بأن بلدان مجموعة ريو قد أقرت ضرورة إنشاء آليات مالية مبتكرة لتعزيز الحكم الديمقراطي والإسهام في التغلب على الفقر بجمع موارد جديدة للاستثمار المنتج وإنشاء وظائف مناسبة. ويقدم هذا الاقتراح رداً على معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة في كثير من البلدان النامية، التي تعوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتؤثر في الحكم الديمقراطي بتلك البلدان. وتضطر تلك البلدان إلى مواجهة المطالب الاجتماعية الفورية لشعوبها بينما لا تزال توجد قيود على تمويلها الخارجي، ومديونية خارجية مرتفعة، وحماية جمركية للتجارة، وعولمة غير منصفة.

ومن شأن آليات التمويل الابتكارية أن تسعى قبل كل شيء لإيجاد موارد جديدة إضافية، وزيادة الاستفادة

بالموارد المتاحة بالفعل، وتنويع الخيارات والسياسات المالية من أجل إيجاد استقرار على صعيد الاقتصاد الكلي يؤثر تأثيراً مباشراً على مستوى معيشة الناس ويجعل من الممكن تعزيز النظم الديمقراطية ومؤسساتها. وتعكف بلدان مجموعة ريو على إعداد مقترحات عملية سوف تطرح قريباً على المجتمع لدولي للنظر فيها.

ولمساندة الجهد الذي تبذله مجموعة ريو، سيكون من الأهمية بمكان أن يعد الأمين العام تقريراً شاملاً، بدعم من المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية، للنظر في المقترحات المقدمة من مختلف المناطق والبلدان بشأن الآليات المالية الابتكارية الممكنة لتعزيز الإدارة الديمقراطية في مجالات من قبيل الاستثمار العام، والهياكل الأساسية، والإدارة المالية، وإدارة الديون الخارجية.

وختاماً، ترجو بلدان مجموعة ريو أن تواصل الإسهام بنشاط في هذا الجهد، إلى جانب جميع الدول الملتزمة إزاء هذه القضية، بغية نشر وتعزيز الديمقراطية وقيمها.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أبدت تأييدها لهذا البيان البلدان المنضمة إلى الاتحاد وهي إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبة بلغاريا وتركيا ورومانيا والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا.

برهنت نتائج المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعقود في أولانباتار، بمنغوليا، خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، على وجود دعم متزايد لتعزيز الديمقراطية في جميع مناطق العالم بوصفها نظاماً للحكم يستند إلى سيادة القانون، ويتيح حرية التعبير عن الآراء السياسية من خلال الآليات الانتخابية وغيرها من آليات المشاركة الأخرى، ويضمن استقلال القضاء وحرية وسائط الإعلام وتعزيز الأمن البشري.

وتناول المؤتمر أيضاً مسألة التحديات الكثيرة التي تواجه الديمقراطية، بما فيها الفقر، والإرهاب الدولي، والجريمة الاقتصادية العابرة للحدود الوطنية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاستخفاف الصارخ بحقوق الإنسان. واتُفق على أنه رغم الأهمية الكبيرة لمكافحة تلك الأخطار بشكل فعال، فإنه يجب أن يتم ذلك بدون النيل من حقوق الإنسان أو اللجوء للاضطهاد. فالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان لا تنفصلان. ولا نستطيع أن نحمي الديمقراطية بينما نقوض حقوق الإنسان في الوقت ذاته. وأشير أيضاً إلى أن بناء الديمقراطية عملية طويلة وشاقة، وأنه لا ينبغي السماح بالتنازل فيما يتعلق بمسائل من قبيل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وسلم المشاركون بأنه رغم أن العمليات الديمقراطية يمكن أن تستفيد من أوجه الدعم الخارجي، فإن النظام الديمقراطي لابد أن يتمتع بدعم الشعب المعني. ورغم ذلك، اعترف بأنه لا توجد وصفة عالمية للديمقراطية، لأن الديمقراطية يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة في البلدان المختلفة.

ولدى الاتحاد الأوروبي اعتقاد راسخ بأن الديمقراطية شرط مسبق لاحترام حقوق الإنسان، وللرخاء والتقدم والتنمية المستدامة. ولهذا السبب تعد حماية الديمقراطية وسيادة القانون والنهوض بهما في صدارة أولويات المجتمع الدولي. ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً دقيقاً بتطبيق المبادئ الديمقراطية من قبيل المبادئ التي أقرها مؤتمر أولانباتار وتعزيزها في أنحاء العالم.

ويتوقف السلام والأمن أيضاً على انتشار الديمقراطية وتوطيد أركانها. ويمكن للأخذ بسياسة عامة جيدة التنسيق ضمن إطار الأمم المتحدة أن يساعد على التوصل إلى حلول سلمية للصراعات التي تهدد الاستقرار في مختلف مناطق

العالم. ولكن ذلك لا يكفي في حد ذاته. بل علينا أيضاً أن نعمل على تهيئة الظروف المناسبة في أرجاء العالم، التي تمكن لجذور الديمقراطية من الرسوخ حيث لم توجد من قبل، أو حيث قضت عليها الحرب أو الدكتاتورية أو انهيار المجتمع المدني. ومن الضروري بنفس الدرجة دعم المؤسسات الديمقراطية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، ودعم الديمقراطية في جميع البلدان التي تحولت مؤخراً إلى نظام ديمقراطي. وفي هذا السياق، من المهم التشديد على أن من الشروط المسبقة للديمقراطية الحقيقية مشاركة المرأة والرجل بشكل متساوٍ في الحياة السياسية وصنع القرار وتمتع كلا الجنسين بحقوق الإنسان على قدم المساواة.

ولدى الاتحاد الأوروبي اقتناع بأن جميع البلاد الديمقراطية يجب أن تضم صفوفها للنهوض بالديمقراطية والحرية ولجعلهما نموذجاً يتمتع بالمصداقية لدي جميع البلدان التي لم تحقق المعايير الديمقراطية بعد لسبب أو آخر. فالاشتراك في قيم ديمقراطية واحدة يوجد الحاجة إلى مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان بشكل نشط أينما حدثت في العالم. ومن هذا المنطلق، من المهم أيضاً تعزيز برامج بناء الديمقراطية، وبذل كل جهد ممكن لتشجيع الحوار والتغلب على الانقسامات التقليدية بين الشمال والجنوب.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن التعاون الإقليمي أداة لا غنى عنها لتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان في جميع بقاع العالم. ويمكن أن يشكل الاتحاد الأوروبي في ذاته نموذجاً ناجحاً لهذا التعاون. والواقع أن الديمقراطية والحريات الأساسية هي الدعائم الرئيسية للاتحاد الأوروبي. وتحقيقاً لتلك الغاية، تدرج معاهدة أمستردام المتعلقة بالاتحاد الأوروبي احترام المبادئ الديمقراطية من بين الشروط الضرورية التي يتعين لأي بلد يسعى للانضمام إلى الاتحاد الوفاء بها. علاوة على ذلك، قد تعلق عضوية أي بلد عضو في الاتحاد الأوروبي يعجز عن الوفاء بهذا الالتزام.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي الجهود التي تبذلها جميع الدول التي تمر بعملية للتحول الديمقراطي تأييداً كاملاً، وسيظل يؤيدها. فتوطيد الديمقراطية أحد الأهداف الرئيسية لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية المشتركة. ويدعم الاتحاد الأوروبي من خلال برامجه للتعاون الدول الأخرى دعماً ملموساً لتعزيز التحول إلى الديمقراطية في عدة مجالات. وتشمل هذه المجالات سيادة القانون، مع إيلاء اهتمام خاص لمجال العدالة، والمشاركة الفعالة من جانب الشعب في العملية الديمقراطية، ودور المجتمع المدني، وتنمية ثقافة متسقة لحقوق الإنسان. كما يمثل التعاون في العملية الانتخابية جانباً كبيراً من مساهمة الاتحاد الأوروبي بشكل عام في عملية التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة في البلدان الثالثة.

وفي الوقت ذاته، نتيجة لالتزام الاتحاد الأوروبي الملموس بدعم نمو المؤسسات الديمقراطية، وخاصة في البلدان التي يواجه فيها إنشاء مجتمع ديمقراطي صعوبات كبرى، فإنه يعلق أهمية قصوى على جهود المجتمع الدولي من أجل إيجاد وتنفيذ المساعدات والبرامج التثقيفية لأغراض الديمقراطية.

إلا أنه يتعين بناء الديمقراطية على أساس القواعد والممارسات المعترف بها عالميا، وإن كنا نعتقد أنه لا ينبغي للحوار الأقاليمي أن يؤثر على الهويات الإقليمية التاريخية أو الثقافية. وفي الحقيقة، بوسع البلدان المجاورة، التي لديها بالفعل معايير ديمقراطية وافية، أن تقدم إسهاما هاما للغاية لجميع البلدان التي تحاول بناء مؤسساتها الديمقراطية المحلية الجديدة. ولذلك، من المهم أن يشجع ويدعم المجتمع الدولي ككل جميع هذه البلدان في مسيرتها على هذا الطريق الذي يتطلب جهدا كبيرا.

واليوم، تخطو ديمقراطيات جديدة عديدة خطوات مثيرة للإعجاب. وهي بحاجة لمساعدتنا لتتمكن من مواصلة السير على هذا الطريق. ولا يسعى الاتحاد الأوروبي لفرض

أي نموذج ديمقراطي بعينه. فنحن نسلم بأن لكل بلد خلفيته السياسية والاجتماعية والثقافية الفريدة. ولكي تنجح جهودنا فعلا، يتعين علينا أن ندعم الذين يتحركون نحو الديمقراطية بإبراز الدور الأساسي الذي يقوم به المجتمع المدني إلى أقصى حد. فضلاً عن ذلك، يجب ألا ننسى أنه بدون الاستقرار الذي توفره الديمقراطية وسيادة القانون، من غير المرجح أن ننجح في كفاحنا لإقامة عالم أكثر أمانا ورخاء.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يغتنم هذه الفرصة ليتقدم بالشكر لمنغوليا ووزير خارجيتها على تنظيم المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بنجاح، وأن يرحب بعمل منغوليا في متابعة نتائج المؤتمر والتخطيط للمؤتمر الدولي المقبل.

السيد اسماعيل (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): بداية، اسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى عن امتنان ماليزيا لحكومة منغوليا على استضافتها المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعقود في أولانباتار في أيلول/سبتمبر الماضي. وهنئها على الإعداد الممتاز للمؤتمر وتنظيم اجتماعاته، مما أسهم في خروج المؤتمر بنتائج ناجحة. وماليزيا مسرورة لمشاركتها في المؤتمر.

لقد تغير العالم تغيرا كبيرا في الفترة الزمنية القصيرة الممتدة بين عقد المؤتمر الرابع في بنن في عام ٢٠٠٠ وعقد المؤتمر الخامس في أولانباتار. ومن المؤكد أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والأحداث ذات الصلة التي تلتها أثرت على العالم وغيرت صورته على نحو لم يكن بالإمكان التنبؤ به قبل ذلك. وقد عصفت رياح التغيير وعدم اليقين بالساحة الدولية الراهنة، وهو تغيير ليس أقله احتمال تحرك بلد آخر، أي العراق، وشعبه نحو الديمقراطية. بيد أن العراق برهن لنا على أن محاولة فرض الديمقراطية بالقوة مهمة ليست سهلة. وفي حين أن العديدين يسلمون بأن للأمم المتحدة دورا هاما في تشجيع وتعزيز الديمقراطية في العراق، فإن الحالة الأمنية في الميدان لم تمكن الأمم المتحدة من القيام بذلك الدور بفعالية. ويأمل وفدي مخلصاً أن يحين قريبا الوقت الذي تتمكن فيه الأمم المتحدة من تقديم مساهمة هامة في عملية التحول الديمقراطي في العراق.

يجب أن يستخلص المجتمع الدولي دروساً من ذلك. فكل ما نعمله يجب أن يستند إلى النموذج المتمثل في أنه ما من أحد منا له حق احتكار الحكمة. وينبغي أن نبقى مفتوحي الذهن للسبل المختلفة لمعالجة المشاكل. فضلا عن ذلك، يجب ألا نكون متسرعين في إصدار الأحكام. ووفدي، الذي يثير هذه النقطة، يأتي من أمة أدركت في مرحلة مبكرة من بناء دولتها فضائل إنشاء نظام ديمقراطي يتناسب مع ظروفنا الوطنية. وماليزيا، شأنها شأن جميع المستعمرات السابقة، تعتز هي وشعبها باستقلالنا ونظامنا الديمقراطي الذي طورناه بطريقتنا الخاصة، متبعين تاريخنا وعاداتنا وتقاليدنا ومراعين تكوين مجتمعنا وتنوعه الثقافي.

منذ عام ١٩٥٥، أجرت ماليزيا عشرة عمليات انتخابية عامة. وقد كنا محظوظين لأن حكوماتنا المتتابعة انتخبت في انتخابات عامة من خلال عمليات انتخاب حرة ونزيهة وسلمية. وفيما عدا فترة قصيرة مدتها عام ونصف العام، عندما عُلّق البرلمان نتيجة لأعمال شغب عرقية في عام ١٩٩٦، ازدهرت السلطة الديمقراطية في ماليزيا لأننا سلمنا في وقت مبكر من تاريخنا بأنه لا توجد طريقة حكم أفضل من الديمقراطية، على الرغم من مزالقها ونواقصها. ومن المهم أيضا أنها ازدهرت لأننا شكلنا النظام الديمقراطي ليلائم ظروفنا الوطنية. وقبل أيام قليلة، شهدت ماليزيا والعالم انتقال القيادة سلميا من رئيس الوزراء المتقاعد إلى رئيس وزراء جديد. فقد قام الأونرابل داتو سيري الدكتور مهاتير محمد، الذي قاد الحكومة المنتخبة ديمقراطيا لمدة ٢٢ عاما،

بتسليم رئاسة الوزراء إلى نائبه، الأونرابل داتو سيري عبدالله حاج أحمد بادوي، في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣.

واستنادا إلى خبرة ماليزيا، يود وفدي أن يؤكد أنه مهما كانت قوة الديمقراطية، فإنه لا يمكن تطبيق نموذج ديمقراطي واحد فريد على جميع الحالات وفي جميع الأوقات. والأهم، أننا تعلمنا أيضا في ماليزيا أن الديمقراطية يجب أن ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الاجتماعية، وليس بوصفها غاية في حد ذاتها.

من دعائم نظامنا الديمقراطي الأدوار المختلفة التي تقوم بها فروع الحكومة الثلاثة، وكذلك الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها وسائط الإعلام والمجتمع المدني. بيد أن بعض المجتمعات ترى أن الديمقراطية القوية تقتضي علاقات اجتماعية تقوم على المنافسة لا على التعاون، وحيث يكون الجدل مقدما على توافق الآراء، وهذه المجتمعات تخاطر بتشجيع مفهوم المنافسة إلى حد التطرف. ونتيجة لذلك تضعف روح تبادل الآراء. وعندما يحدث ذلك، يصبح الحكم الفعال مستحيلا، لا سيما في البلدان التي توجد فيها تركيبة معقدة إثنيا ودينيا، مما يؤدي إلى خلل اجتماعي وعدم استقرار. ولا تستطيع البلدان النامية، ولا سيما الديمقراطيات الجديدة، أن تتحمل هذا الخلل وعدم الاستقرار.

لكي ينتعش النظام الديمقراطي في هذه الأوقات الصعبة، من الضروري إيلاء الاهتمام اللازم لمسألة الشمول الاجتماعي، لا من خلال الوصول إلى صناديق الاقتراع عندما تعقد الانتخابات بصورة دورية فحسب، بل أيضا أثناء معالجة مواضيع مثل توفير الفرصة الاقتصادية والتدابير الرامية إلى تعزيز التكامل الوطني والاعتراف بمصالح الأقليات.

ويتعين علينا، في هذا العالم المترابط، أن نعترف بأهمية وجود بيئة دولية تمكينية يمكن في ظلها تعزيز الديمقراطية حقا. ولكي تزدهر الديمقراطيات، يتعين أن يكون هناك نظام أكثر إنصافا وعدلا، وعالم أكثر سلما. وستفشل أي محاولة لفرض الديمقراطية أو أي نموذج من الديمقراطية من الخارج. والصعوبات التي عانى منها العالم منذ نهاية الحرب الباردة تعني أن منافع الديمقراطية بالنسبة للغالبية العظمى من البلدان المعنية بالتحول إلى الديمقراطية لم تصل بعد. والأوضاع التي تنحدر نحو الفوضى في بعض هذه البلدان تمثل تهديدا للاستقرار الدولي. وفي الوقت نفسه، يبدو أن من الظلم الفادح ألا يقوم أعضاء المجتمع الدولي الذين شجعوا هذه البلدان على اتخاذ تدابير سريعة نحو الديمقراطية، بالوفاء بالتزاماتهم.

ولذلك، فإنه يتعين على المجتمع الدولي القيام بمزيد من العمل لكفالة تهيئة مناخ تمكيني للديمقراطيات الجديدة والمستعادة لإحراز مزيد من التقدم، من حيث تنميتها السياسية والاجتماعية – الاقتصادية على السواء. ولتحقيق ذلك يتحتم، ضمن أمور أخرى، توفير الموارد الكافية من أجل كفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي توفر إطارا جيدا لتهيئة ذلك المناخ الإيجابي. ويعتبر تقديم المساعدة والتعاون أمرا حيويا، بما في ذلك من منظومة الأمم المتحدة.

وجوهر القول، أن النظم الديمقراطية تكلف مالا. وشفافية الإدارة ووجود إطار تشريعي فعال – وجميع مستلزمات ومتطلبات الديمقراطية – تكلف مالا. ووجود نظام ديمقراطي فعال يحقق العدالة الاجتماعية والتنمية والإنصاف، يكلف أكثر بكثير. وينبغي تكريس الموارد للبرامج الموجهة نحو بناء القدرات الوطنية، بدلا من الاقتصار على أنشطة المراقبة والأنشطة الإدارية. ولكن الأمر الأهم، أنه يتعين علينا ألا نكتفي بمعالجة المسائل الشكلية للمؤسسات الديمقراطية، بل أن نعالج المسائل الأوسع للعدالة الاجتماعية والإنصاف.

ويعتبر مبدأ سيادة القانون لب النظام الديمقراطي. وعلى هذا الأساس، ينبغي أن يكون أي نظام دولي يتسم بالعدالة والديمقراطية نظاما يحترم في ظله القانون الدولي. ويعني انتهاك هذا المبدأ الأساسي التشكيك في مشروعية النظام الديمقراطي الذي سينشأ. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة أن التدخل الخارجي لإنشاء أي نظام ديمقراطي أمر محفوف بالمخاطر والشكوك. ويجب أن يكون الاهتمام الذي نوليه لتعزيز الديمقراطية على الصعيد الوطني مصحوبا بكفالة الديمقراطية على الصعيد الدولي. وإن عدم تحقيق ذلك سيشكك في إخلاص الذين يكتفون بتحقيق الديمقراطية على الصعيد الوطني.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن النظام الديمقراطي القابل للبقاء يجب أن يراعي الظروف الوطنية، وأن يوفر أسباب الاندماج الاجتماعي، وأن تدعمه بيئة دولية تمكينية. ونأمل في هذا الصدد أن يكون للخبرة الماليزية في السنوات الـ ٤٦ الماضية بعض الفائدة والأهمية للبلدان ذات الديمقراطيات الجديدة والمستعادة.

السيد أويوغي (كينيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة هذه الجمعية. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره A/58/392 عن ”دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة والمستعادة“.

وتعرب كينيا عن تقديرها للجهود التي ظلت تبذلها منظومة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة لتقديم الدعم والمساعدة في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد. وزادت الأمم المتحدة خلال العقد الماضي بالفعل من دعمها للديمقراطيات الجديدة والمستعادة في أوروبا الشرقية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. وخرج كثير من هذه البلدان من الحرب الأهلية وغيرها من أشكال الصراع المسلح. وتعتبر زيادة الدعم جديرة بالثناء ونحث الأمين العام على تحديد مقدار هذا الدعم وجعله منتظما.

كانت القرارات التي اتخذت خلال المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة الذي عقد مؤخرا في أولانباتار بأنغولا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، دلالة واضحة على رغبة الديمقراطيات الجديدة والمستعادة في صياغة آفاق جديدة للديمقراطية والحكم الرشيد. وحدد التقرير الختامي، الذي جاء في شكل إعلان وخطة عمل، معايير الحكم الديمقراطي وألزم الدول الـ ١١٩ التي شاركت في الاجتماع بتنفيذ خطط شاملة على الصعيد الوطني، والإقليمي، والدولي.

إن الحكم الرشيد شرط أساسي لازدهار السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. وهذا أحد التحديات التي تواجهها كينيا بكل جدية. وكانت الانتخابات التي جرت في كينيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ دلالة واضحة على تصميم الشعب على بناء بلد حر وديمقراطي. وأتيح لجميع مواطني كينيا أثناء الانتخابات فرصة الإدلاء برأيهم في تحديد شكل حكومتهم. ويعتبر ذلك دليلا قويا على أن بإمكان الأفارقة أن يعتنقوا الديمقراطية وأنهم سوف يعتنقونها وأنهم على استعداد لتقرير مصيرهم بأنفسهم.

وتؤمن كينيا بحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وندرك ضرورة إقامة علاقات أوثق مع جيراننا داخل المنطقة ومع العالم بوجه عام. فعلى الصعيد الإقليمي، تتمتع كينيا بعضوية العديد من المنظمات بما في ذلك جماعة شرق أفريقيا التي يشجع دستورها الحكم الرشيد والديمقراطية. كما كانت كينيا من أوائل البلدان الأفريقية التي انضمت إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ويتمثل الهدف من هذه الآلية في جعل الزعماء الأفارقة يُخضعون حكوماتهم

للامتحان من جانب زملائهم من الزعماء الأفارقة في المجالات ذات الأولوية كالسلم والأمن والديمقراطية وأساليب الحكم السياسي وإدارة الشركات الاقتصادية.

وقد انضممنا إلى هذا الترتيب الابتكاري وعيا منا بأن العملية ترمي إلى تحسين معايير حقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية وتسوية الصراعات، وقبل كل شيء اتخاذ القرارات الديمقراطية داخل القارة.

وتلتزم حكومة كينيا، على الصعيد الوطني، بمحاربة الفساد وتمتلك الإرادة السياسية للقيام بذلك بغية تحقيق عدم التسامح المطلق مع هذا البلاء. ويتولى رئيس الدولة شخصيا قيادة الجهود الحكومية لمحاربة الفساد. وتحقيقا لذلك، سنت الحكومة مؤخراً قانون مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية لعام ٢٠٠٣. ويتضمن هذا القانون نصوصاً لمنع الفساد والجرائم الاقتصادية والجرائم المتصلة بهما والتحري وتوقيع العقوبة، إلى جانب إنشاء محاكم خاصة لمكافحة الفساد.

وتم بالفعل تعيين القضاة الذين سيترأسون تلك المحاكم الخاصة. ويحل ذلك القانون محل وحدة شرطة مكافحة الفساد التي كانت تتبع لجنة مكافحة الفساد الكينية، إذ تتمتع هذه اللجنة بولاية أوسع نطاقاً لإجراء التحريات والمحاكمة في حالات الفساد وإنشاء وتنفيذ برامج خاصة لمكافحة الفساد.

وعلاوة على ذلك، وإعمالاً للقانون، تم مؤخراً تفويض المجلس الاستشاري الكيني لمكافحة الفساد، الذي يتكون من كينيين يتمتعون بنزاهة أخلاقية عالية، بإسداء المشورة للحكومة بشأن المسائل المتصلة بالفساد والإشراف على عمل اللجنة. ويوفر هذا القانون أيضا تعويضات عن الفساد إلى جانب استرداد الفوائد غير المستحقة الناجمة عن الفساد أو الجرائم الاقتصادية.

كما أجازت الحكومة الكينية مؤخراً قانون أخلاقيات الموظف العام لسنة ٢٠٠٣. ويرمي هذا القانون إلى صون أخلاقيات الموظفين العامين بتوفير مدونة قواعد سلوك تضمن قيام الموظفين العامين بعملهم بنزاهة واجتهاد. وهذا القانون، في جملة أمور، يلزم كل الموظفين العامين بأن يعلنوا عن دخلهم وموجوداتهم ومديونياتهم سنوياً.

وفي هذا الصدد، ترحب كينيا بحرارة باعتماد الجمعية في جلستها العامة يوم الجمعة الماضي، الموافق ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ تحديداً، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ونتطلع إلى التوقيع على تلك الاتفاقية في المكسيك في وقت لاحق من هذا العام. ولا شك أن هذه الاتفاقية ستكمل جهودنا الوطنية لمكافحة الفساد وتعزز كفاح المجتمع الدولي ضد الفساد.

وتؤيد كينيا جهود الأمين العام في بناء السلام وحفظ السلام. وهذا الإسهام ينطلق من تفهم أن الدول الخارجة من الصراعات تحتاج إلى إنشاء المؤسسات اللازمة، وإن كانت تحتاج بالدرجة الأولى إلى إقرار السلم، بوصفه عنصرا رئيسيا للديمقراطية.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن الديمقراطية والحكم الرشيد يشكلان الأساس لإقامة عالم يسوده السلام. واحترام هذه المبادئ الأساسية سيُمَكن الأمم المتحدة من تكريس المزيد من الموارد لجدول أعمالها الإنمائي. وقد حُدد الفقر والبطالة والاستبعاد الاجتماعي بوصفها تهديدات للديمقراطية. وندعو الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية إلى زيادة الدعم الذي تقدمه إلى البلدان النامية بغية تمكينها من تعزيز الديمقراطية والتصدي للعلل الاجتماعية – الاقتصادية الرئيسية في إطار السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولذلك، فإننا نؤيد اقتراح الأمين العام أن تدعم توفر الجمعية العامة في دورتها الحالية التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أتقدم إليكم بأحر التهانئ على قيادتكم الماهرة لمداولاتنا. إن تقرير الأمين العام المحكم للغاية عن هذا البند من جدول الأعمال (A/58/392) يؤكد مرة أخرى على وقوف الأمم المتحدة بثبات بوصفها ركيزة قوية لدعم مُثُل الديمقراطية ومؤسساتها عالمياً. وأود أن أسجل هنا أسمى آيات الثناء على حكومة منغوليا على استضافتها الموفقة للمؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في أولانباتار في أيلول/سبتمبر الماضي. والتزامنا بهذه العملية قد تجلى بدرجة كبيرة من خلال تمثيلنا في هذا الاجتماع على المستوى الوزاري.

إنني أتكلم باعتباري صوتا يعبر عن مجتمع حيوي يؤمن بالتعددية السياسية والديمقراطية والليبرالية قوامه ١٣٠ مليون نسمة. ونحن في بنغلاديش نتمتع بالديمقراطية والحرية ونرفع لواءهما ونعززهما. فالديمقراطية بالنسبة لنا تعبير عن إرادة المحكومين – أي الشعب – لبلورة مقوماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونحن على اقتناع راسخ بأن الديمقراطية أفضل ممارسات الحكم التي تكفل الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. وهي ترفع لواء سيادة القانون، وتجعل الحكومة موضع المساءلة كما تجعل عملية صنع القرار شفافة. والديمقراطية تخول السلطة للشعب وتمنع السلطات من إساءة استخدام السلطة من خلال وضع الضوابط والموازين. وهي تضمن المساواة وتمثيل الجميع ومشاركتهم.

والمجتمع الديمقراطي هو الذي يعزز الحرية الحقيقية للفكر الإنساني وحرية الرأي ويدعم الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني. والدولة الديمقراطية تملك بشكل أفضل سياساتها الوطنية الخاصة لتحقيق القضاء على الفقر من خلال الشمول الاجتماعي وملكية الشعب للعملية. وتساعد الديمقراطية والتعليم والتحرر الاقتصادي على اجتثاث التطرف والعنف، وتشجيع المواءمة الثقافية والتسامح وتعزيز التنمية والسلام المستدامين. ولهذه القيم الأساسية أهمية حيوية لاستقرار وتقدم ورفاه كل المجتمعات الخارجة من الصراع أو القمع أو الاضطهاد.

ومن أعمق التطورات التي حدثت في فترة ما بعد الحرب الباردة اتجاه عدد متزايد من المجتمعات والشعوب على نحو فائق إلى اختيار الشكل الديمقراطي للحكم. غير أن أكبر تحد يواجه توطيد تلك الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ليس التحدي السياسي بل بالأحرى الافتقار إلى الدعم الدولي لإدامة تنميتها الاجتماعية – الاقتصادية والتغلب على سلبيات العولمة. والتحول النموذجي في الأنماط السلوكية والمؤسسية – الذي يرسخ في الأذهان ثقافة السياسات والممارسات الديمقراطية – أمر حيوي لنجاحها. ومما له نفس القدر من الأهمية التمكين الاجتماعي – الاقتصادي المستدام لشعوبها، وبناء القدرات لتحرير الأسواق وتعزيز التجارة باعتبارها قاطرة النمو. إن الأهوال القاسية مثل الإرهاب والتطرف والتعصب من شأنها أن تهدد الأمن والسيادة الهشَّين للديمقراطيات الوليدة. ومما يزعزع الاستقرار أيضاً الأهوال اللينة مثل الجوع والمرض والعوز والتدهور البيئي.

واليوم، تقف بنغلاديش في خضم تحولات مجتمعية هائلة في ظل القيادة الديناميكية لرئيسة الوزراء البيجوم خالدة ضياء. فالديمقراطية والحرية والتعددية السياسية والتحرر قيم قريبة إلى قلب كل بنغلاديشي، وهي جزء لا يتجزأ من ثقافتنا السياسية. ودستورنا الذي يجسد مبادئ وأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو القانون الأعلى

الذي تنبثق منه كل التشريعات والقوانين الخاصة لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعبنا.

وتُمثل العدالة بين الجنسين وإدماج العنصر الجنساني في السياسة العامة وتمكين المرأة، صميم مطامحنا الديمقراطية. وتتمتع الأقليات وغيرها من المجموعات الضعيفة بحقوق خاصة، من خلال الدعم السياسي والاجتماعي والاقتصادي المستمر من الحكومة. وقد قطعت تلك العناصر شوطا طويلا نحو احتواء الأفكار والأعمال المُتطرفة وغير الرشيدة. كما أنها ساعدت على جعل الاعتدال والتسامح سمتين توأمين للمجتمع البنغلاديشي.

ونحن مُقتنعون بأن حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التنمية، ستظل دون إعمال إذا لم تتوفر المشاركة الشعبية الفعالة. وقد استطعنا عن طريق مزيج من سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة، والاستعمال الحصيف للدعم الخارجي، والأفكار الابتكارية المحلية مثل الائتمانات الصغيرة والتعليم الأولي – النظامي وغير النظامي – أن نجعل السلم والتنمية الهدف الثنائي الأسمى لأمتنا.

ووفرنا الأطر المؤسسية لإجراء عملية انتخابية محايدة وشفافة باعتبار ذلك عاملا أساسيا لنجاح عمليتنا للأخذ بالأسلوب الديمقراطي. وتتولى حكومة مؤقتة غير حزبية الإشراف على انتخاباتنا البرلمانية ضمانا للإنصاف والحياد. ولدينا برلمان مُنتخب ديمقراطيا يزيد من قوته تمثيل جميع الأحزاب السياسية الرئيسية، ويُشكل هذا البرلمان محور عمليتنا الوطنية لصنع القرار. وثمة لجنة مستقلة لإصلاح القانون مُكرسة لتحديث القوانين ومواءمتها مع الالتزامات القانونية الدولية، في الوقت الذي أُنشئت فيه محاكم ريفية لترع الطابع المركزي عن القضاء.

وستنشأ، في المستقبل القريب لجنة وطنية لحقوق الإنسان ومكتب لأمين المظالم لتعزيز مساءلة الحكومة.

وظلت حرية الصحافة السمة المُميزة لممارساتنا الديمقراطية، وظل التعاون الإنمائي الوثيق مع المجتمع المدني النابض مفخرة وطنية. ونسعى، عن طريق مهنيينا في المجتمع المدني، إلى نشر القيم الديمقراطية – مثل تمكين المرأة – والبرامج الاقتصادية الاجتماعية – مثل الائتمانات الصغيرة والتعليم الأولي غير النظامي – في العديد من مجتمعات ما بعد الصراع في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وتنقل قواتنا المسلحة هذه المُثل العليا بصفتها قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في بقاع نائية من العالم.

والتحديان التوأمان الناجمان عن العولمة والإرهاب الدولي يقوضان على نحو خطير الجهود المبذولة في بلداننا للتمتع بثمار الديمقراطية والحرية. وبينما تُتيح العولمة فرصا كبيرة، فإنها توجد أيضا أوجها من التفاوت، وتقلل من إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتتسبب في الركود الاقتصادي. ومن الناحية الأخرى، يُهدد الإرهاب الديمقراطية والأمن البشري والوئام الاجتماعي، ويولد الكراهية. ولهذا، فإن نجاح ديمقراطياتنا سيتوقف إلى حد كبير على قدرتنا على أن نوفر لشعوبنا عالما يسوده الأمن والرخاء ويمكنها أن تتمتع فيه على نحو تام بالحرية دون أي تمييز أو حرمان. ويُمثل الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في إعلان الألفية، ومؤتمر قمة مونتيري ومؤتمر قمة جوهانسبرغ والمؤتمرات العالمية الأخرى، أمرا بالغ الأهمية للتغلب على هذين التحديين.

ولنأمل، مع تحرك العديد من الديمقراطيات الناشئة إلى الأمام على طريق السلم والاستقرار والتنمية، أن يتوفر الدعم الدولي الذي تمس الحاجة إليه لتكملة جهودها الوطنية. وتعزز الأمم المتحدة أفضل المساعي البشرية. ونحن نؤيد تمام التأييد الدعم المتسق المتعدد الأبعاد الذي قدمته الأمم المتحدة في السنوات الماضية إلى الكثير من هذه البلدان لتوطيد حكم القانون وتحسين نظام الحكم. وتجدر الإشارة

إلى المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في العمليات الانتخابية، وحفظ السلم وبناء السلم بعد الصراعات، ونزع السلاح، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم في المجتمع، وتعزيز إنفاذ القانون والمؤسسات القانونية والقضائية ومؤسسات حقوق الإنسان في مجتمعات ما بعد الصراع. وبنغلاديش فخورة بارتباطها الوثيق بجهود الأمم المتحدة هذه على الصعيد العالمي.

وأتاح المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة فرصة ممتازة لتشاطر الخبرات الوطنية فيما يتصل بتعميق جذور الديمقراطية. وتوفر خطة عمل أولانباتار آلية هامة للمتابعة لكل المعنيين للمثابرة على تعزيز الديمقراطية على الصُعد العالمية والإقليمية والوطنية. إلا أنه يجب علينا أن نُسلم بأن الديمقراطية عملية تطورية. وهي ليست دواء شافيا من كل داء. ولا يمكن فرضها أو تقديمها كوصفة علاجية. ولا ينبغي أيضا كبحها أو تقييدها. وتتمتع كل أمة بمثلها العليا الوطنية المستقلة وبروحها الخاصة بها فيما يتصل بالديمقراطية والحكم. وهذه العناصر جميعها يجب احترامها .

وأود في الختام أن أؤكد من جديد أننا على استعداد لأن نتشاطر أفضل ممارساتنا فيما يتعلق بدعم مُثل الديمقراطية والحرية والتعددية في المجتمعات التي تتمتع بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

السيد مُبارز (اليمن): يأتي اجتماعنا هذا بعد فترة قصيرة من انعقاد المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي أظهر تمسك تلك الدول بالديمقراطية كوسيلة مُثلى لمواجهة التحديات التي تواجهها على النطاقين الوطني والدولي. وتمثل أدبيات المؤتمر، وخاصة ما تضمنه الإعلان وخطة العمل الصادرة عنه، إضافة هامة إلى منظومة المعايير اللازمة لإقامة إطار مُتفق عليه لتقييم التطور التدريجي للعمل الديمقراطي في تلك البلدان. كما أنها ترسم معالم هامة على طريق العمل الديمقراطي في المرحلة القادمة.

وقد تضمن بيان الأمين العام بشأن هذا البند تقييما دقيقا ووافيا لأعمال المؤتمر ونتائجه. ووفدي يُشيد بالتقرير الذي يتضمن أيضا بعض التوصيات القيمة لدعم جهود الدول الأعضاء في هذا التجمع. والجمهورية اليمنية، وهي عضو أساسي في هذا التجمع، قد أظهرت منذ البداية اهتماما ملموسا بالتعاون مع بقية الدول الأعضاء لدفع التجربة الديمقراطية وتطويرها، باعتبار الديمقراطية خيارا للبناء والتنمية، وبالنسبة لنا قرارا وطنيا لا رجعة فيه. فقد كانت الديمقراطية رديفا للوحدة في بلادي ، ومثلت الضمان الأكيد لاستمرار وتعزيز دولة الوحدة التي ولدت يوم ٢٢ أيار/مايو عام ١٩٩٠. وقد أثبتت الوقائع أن انتهاج الأسلوب الديمقراطي والتمسك بالقيم التي يتضمنها، قد مكننا من تجاوز التحديات الكثيرة التي واجهناها خلال الثلاثة عشر سنة الماضية.

ونحن فخورون بما تحقق في بلادنا على طريق البناء الديمقراطي حتى الآن، سواء فيما يتصل ببناء المؤسسات الديمقراطية أو إشاعة المفاهيم الديمقراطية. وإلقاء نظرة سريعة إلى انتشار الصحف والمجلات بآرائها المتباينة، وتنامي تنظيمات المجتمع المدني، بما في ذلك الأحزاب السياسية بانتماءاتها المختلفة، وانتظام الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وإرساء الحكم المحلي، يعطي صورة واضحة وناصعة للمسيرة الديمقراطية المتواصلة في بلادنا.

لقد طُرحت في مؤتمر أولانباتار مختلف القضايا التي تواجه الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ، وتبلورت المفاهيم التي تحكم العمل الديمقراطي بصورة أكثر دقة وتفصيلا مما سبق. كما أن انعقاد المنتدى البرلماني، ومنتدى المجتمع المدني قد جسدا قناعة الدول المشاركة في المؤتمر بأهمية

المشاركة الواسعة في عملية البناء الديمقراطي. وفي جانب آخر، أظهرت البيانات التي أدلي بها والمناقشات التي جرت أشكال التحديات التي تواجه تطبيق الديمقراطية في الأوضاع المختلفة.

وقد حرص وفد الجمهورية اليمنية إلى المؤتمر على المساهمة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مضامين الإعلان وخطة العمل، إلا أننا نود التأكيد هنا على بعض المفاهيم الأساسية التي تحكم التوجهات الديمقراطية في بلادنا.

أولا، إن الديمقراطية أسلوب وليست غاية في حد ذاتها – أسلوب لتحقيق السلم الاجتماعي والاستقرار والرخاء. وهو بالتالي أسلوب قابل للتطور بما ينسجم مع خصوصية المجتمع وظروفه وأولوياته. ولا يمكن بالتالي أن يطبق بصيغة واحدة أو أن يكون قالبا جامدا.

ثانيا، إن التحديات التي تواجه الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة تختلف باختلاف ظروفها، ولكن أكبر ما يواجهها هو تحدي التنمية بمفهومها الشامل. وعليها، لذلك، السعي إلى تحقيق السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي الذي لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية. وهو ما يفرض، بدوره، العمل الجاد لتشجيع المشاركة والقضاء على كل مظاهر الشعور بالظلم والاضطهاد والتهميش في مجتمعاتها. ونحن نرى أن ذلك هو أيضا الأسلوب الذي يضمن التصدي للمظاهر الهدامة، ومنها الإرهاب والانقلابات العسكرية.

ثالثا، نؤكد على أهمية التعاون الدولي والدعم الفعال لدول الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في جهودها لتعزيز البناء الديمقراطي وبشكل موازٍ للجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن نافلة القول، التأكيد على أن إشاعة الديمقراطية والعمل بمقتضياتها يسهمان في صنع القرار الرشيد على مستوى العلاقات بين الدول، كما هو الحال على المستوى الداخلي. ولن تكون الديمقراطية إلا عاملا فعالا في قيام علاقات سلمية بين الدول، تتوخى توازن المصالح والاحترام المتبادل.

ولا يختلف اثنان على حقيقة أنه لا يمكن قيام نظام ديمقراطي دون وجود مؤسسات تنظم التفاعل الديمقراطي في المجتمع وعلى كافة المستويات، بما في ذلك وجود مؤسسات فاعلة للمجتمع المدني تنظم الرأي العام وتضمن المشاركة في تشكيل السياسات العامة ومواجهة المهام والتحديات المختلفة.

وقد تميز المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بالاهتمام بدور المجتمع المدني في العملية الديمقراطية. وأكدت مقررات المؤتمر على دور المجتمع المدني في المشاركة في كافة نواحي التنمية السياسية، بما في ذلك المشاركة في وضع الخطط الوطنية المقترحة لتعزيز الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان، في نظرنا، أن تُنشأ رابطة إقليمية – أو بالأحرى روابط إقليمية – تضم مؤسسات المجتمع المدني لضمان تبادل الآراء والخبرات. وسيكون المردود مجزيا، خاصة في منطقتنا العربية حيث تتماثل التجارب السياسية في العديد من دولها وتتطابق خلفيتها التاريخية والثقافية.

ختاما إننا نستبشر بخطة العمل التي أصدرها المؤتمر الدولي الخامس، ونؤكد على أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على عمل المجموعة. والالتزام بتنفيذ هذه الخطة، وإن بدت طموحة، سيفضي بنا إلى تحقيق نقلة نوعية في مساعينا المشتركة لتعزيز الديمقراطية، ليس في علاقة الحاكم بالمحكوم فحسب، بل وفي العلاقة الإنسانية بشكل عام.

السيد سيفيلا سوموزا (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان نظام التكامل لأمريكا الوسطى بليز وبنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس وبلدي،

نيكاراغوا. وأهنئكم، سيدي الرئيس، على عملكم المتميز وأنتم ترأسون أعمال هذه الدورة للجمعية العامة.

أولا، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن المسألة قيد النظر، الوارد في الوثيقة A/58/392. كما نشكر حكومة منغوليا ووزير خارجية منغوليا، السيد لوفسانغين إردنشلون، رئيس المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، على الطريقة الممتازة التي أدار بها المؤتمر، في أُولانباتار في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر هذا العام.

وأود أن أنوه بأهمية النمو الهائل لحركة الديمقراطيات الجديدة والمستعادة خلال الـ ١٥ عاما الماضية منذ أن عقد المؤتمر الأول في مانيلا، الذي لم تحضره سوى ١٣ دولة. وازدادت المشاركة في مؤتمر ماناغوا إلى ٧٧ دولة، كما أن ١١٩ دولة، وهو عدد لا سابق له، حضرت المؤتمر الخامس. وذلك يعطينا فكرة عن الأهمية التي توليها الحكومات في جميع أرجاء العالم للديمقراطية.

وقد وضع المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة خطة طموحة لمتابعة تنفيذ توصياته على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية كما رتب للدور الحاسم في العمل في المستقبل الذي تضطلع به آلية المتابعة المنشأة في المؤتمر الثالث الذي عقد في بوخارست.

ويتضمن إعلان أُولانباتار مجموعة من التوصيات بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني. وهي تغطي مجموعة من الخطوات لكي تتابعها الحكومات فيما يتعلق بالضوابط والموازنات المتعلقة بالسلطة بغية منع إساءة استعمال حقوق الإنسان وتعزيز النهوض بها وحمايتها، بشكل متساوٍ للرجال والنساء والأطفال واحترام سيادة القانون. كما يدعو الإعلان إلى امتثال المجتمع الدولي للصكوك الدولية لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني.

وتحظى الإجراءات الحكومية بالشرعية عندما تقوم على أساس إرادة المواطنين وتسعى إلى مشاركتهم النشطة وتعزز الأمن البشري وتوفر الفرص للتعبير عن المعارضة بالوسائل السلمية.

ويشجب الإعلان أيضا جميع أعمال الإرهاب، ويوصي بتعزيز الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب العالمي ويؤكد على الحاجة إلى توطيد التعاون الدولي لمنع الإرهاب ومكافحته، بما في ذلك اتخاذ تدابير لتخفيف العوامل التي تعزز وتدعم التطرف والعنف.

ولا بد أن تكون الديمقراطية مصدرا للوحدة، وليس للانقسام. ونظرا لطابع الديمقراطية المتطور، فإننا لا يمكن أن نتوقع تطبيقها وفق نموذج عمومي. ومع ذلك، تقع المسؤولية على كل أمة عن التصرف وفقا لمجموعة من القيم العامة المشتركة، مثل حرية التمثيل واحترام حقوق الإنسان واحترام المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ويدعم إعلان أُولانباتار ستة مبادئ أساسية للديمقراطية، يتعين تطبيقها وفقا لخطط العمل الوطنية والدولية التي اعتمدت في المؤتمر. وتشمل تلك المبادئ مجموعة من القواعد لضمان تنفيذها.

ونحن، بلدان نظام التكامل لأمريكا الوسطى، نود أن نؤكد على أهمية دعم منظومة الأمم المتحدة للبلدان التي تنتمي إلى حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وآسيا وأفريقيا، التي خرجت كثير منها مؤخرا من الحرب الأهلية أو الصراع الداخلي. وتشمل مساعدة الأمم المتحدة والبلدان المانحة جوانب مختلفة، من إصلاح الدولة ومؤسساتها، بتركيز خاص على إجراء الانتخابات الحرة واحترام حقوق الإنسان، إلى بناء مجتمع مدني ديناميكي يقوم على أساس حرية التعبير والتنظيم وثقافة سياسية تشجع المشاركة والمناقشة السياسية.

لقد نالت الرابطة بين الديمقراطية والتنمية اعترافا واسعا مع مرور الزمن. وظلت مسيرة الديمقراطية، شأنها شأن تخفيض مستوى الفقر، عملية طويلة. ولكننا نعتقد أنه يجب أن تكون الديمقراطية أداة لتخفيض مستوى الفقر، ولهذا السبب نحث جميع أمم العالم على السعي إلى تحقيق أهداف إعلان الألفية.

والرابطة بين العولمة والتحول إلى الديمقراطية إحدى المسائل ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية، لأن العولمة، في الوقت الذي توفر فيه فرصا جديدة، لها أيضا آثار سلبية تتضح بقدر أكبر في أفقر البلدان. ومما يبعث على القلق أنه أثناء العشر سنوات الماضية، انخفض نصيب الخُمس الأفقر من سكان العالم في الثروة العالمية من ٢,٣ في المائة إلى ١,٤ في المائة من إجمالي الثروة العالمية. ومن الناحية السياسية، نشعر بقلق بسبب آثار العولمة على سيادة الدول وعلى الديمقراطية وعلى مواطني البلدان النامية.

إن الديمقراطية عملية جهود مضنية ومستمرة وتمثل شكل الحكومة الذي استجاب، حتى الآن، لاحتياجات الشعوب على أفضل نحو ويساعد بأوفى صورة على تحقيق إمكاناتها الإنمائية. ولهذا السبب يجب أن نسعى إلى وضع إطار تنظيمي جديد للعلاقات الاقتصادية يخفف من الآثار السلبية للعولمة على البلدان النامية. ومن شأن ذلك أن يساعدنا على تفادي الصعوبات والعوائق التي تضعف ترسيخ العمليات الديمقراطية.

وعلى الرغم من كل الشدائد التي تواجهنا على الطريق صوب الديمقراطية، نحن نعلم أننا لسنا بمفردنا في نضالنا. فلنسترشد بهدفنا المشترك لتحقيق الحكم الرشيد في القرن الحادي والعشرين، لنضمن أنه بممارسة الديمقراطية يمكننا بناء عالم أفضل.

السيد غتان (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): لقد ظل بند جدول الأعمال المعروض علينا دائما ذا أهمية خاصة للفلبين، ليس لأنها كانت أول بلد ينظم ويستضيف المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة فحسب، ولكن الأهم لأنها تدرك أن الافتقار إلى الدعم الخارجي للديمقراطيات الجديدة والمستعادة يمكن أن يزيد من حدة التهديدات التي تواجهها بزعزعة الاستقرار.

ويسعد وفد بلدي أن يشير إلى أن عدد المشاركين قد ازداد من عدد قليل من البلدان شارك في مؤتمر مانيلا عام ١٩٨٨، إلى ١١٩ بلدا في المؤتمر الذي عقد في أُولانباتار، منغوليا، في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. وحضر المؤتمر أيضا عدد من وكالات الأمم المتحدة فضلا عن الجماعات غير الحكومية.

وتشهد هذه المشاركة العالمية في المؤتمر بالأهمية المتزايدة التي أعطاها المجتمع الدولي لتعزيز الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وتقويتها. ولذلك نشيد بمنغوليا حكومة وشعبا على الإدارة الناجحة للمؤتمر الخامس الذي تميز بحدثين متوازيين: مؤتمرات المجتمع المدني ومؤتمرات البرلمانيين الدوليين.

ويشيد وفد بلدي أيضا بحكومة منغوليا على الجمع بين الشركاء من المجتمع المدني في المؤتمر الدولي الخامس. ووفد بلدي مسرور أيضا بالتقرير الإيجابي للأمين العام (A/58/392) بشأن المؤتمر المعقود مؤخرا وبمواضيعه: الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني.

ويمكن أن نتذكر أن منشأ هذه العملية التشاورية فيما بين الديمقراطيات الجديدة أدت إليه الحاجة إلى تشاطر الخبرات في مجال إدارة الحكومات التي كانت حتى ذلك الحين تعوزها الخبرة في العمليات الديمقراطية ذات المؤسسات الديمقراطية الناشئة.

وبتطور العملية التشاورية، حتى انعقاد المؤتمر الأخير في منغوليا، أدركت البلدان ذات التفكير المتشابه أن المجهود الذاتي ليس كافيا لكفالة الاستقرار الطويل الأجل. وقد أظهر مؤتمر أُولانباتار الحاجة الملحة إلى مشاركة الشركاء غير الحكوميين من أجل تعزيز الحكومات الديمقراطية الجديدة أو المستعادة. وفي الواقع أن المجتمع المدني والبرلمانيين الدوليين والحكومات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة شركاء أساسيون في هذا المسعى الجماعي.

وتؤيد الفلبين بشدة توافق الآراء بشأن اعتماد مشروع القرار الذي ستقدمه منغوليا في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال. ومثلما فعلت الفلبين في الماضي، ستكون مرة أخرى من مقدمي مشروع القرار هذا. وعلى نحو ما هو وارد بوضوح في منطوق مشروع القرار، ستدعو الفلبين الأمين العام مرة أخرى للنظر في خيارات تعزيز الدعم الذي توفره منظومة الأمم المتحدة لجهود الدول الأعضاء لتقوية الديمقراطية، بما في ذلك تشكيل فريق عامل لاستكشاف سبلٍ لجعل المؤتمر ومتابعته أكثر فعالية وكفاءة.

وفي ختام بياني، قد تصبح المؤتمرات ممارسات أكاديمية ما لم تتخذ إجراءات بشأن توصياتها أو ما لم تنفذ التزاماتها. وفي هذا الضوء، يرحب وفد بلدي بالمبادرة التي ذكرها سابقا معالي وزير خارجية منغوليا بشأن أنشطة المتابعة فيما بين المؤتمرات والتي ستشارك فيها الفلبين بنشاط.

وسيكون من المفيد للغاية نشر نتائج مؤتمر أُولانباتار التي تتكون من إعلان أُولانباتار وخطة عملها بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني، على الحكومات والقطاعات المعنية في المجتمع المدني من خلال مصادر المعلومات والاتصالات الموجودة حاليا في الأمم المتحدة.

السيد ميكبرايونثونغ (تايلند) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة لجهود الحكومات من أجل النهوض بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وعلمنا مع التقدير أن الدعم المقدم قد ازداد عبر السنوات. وأسهم هذا الدعم الضروري في الترويج للقيم الأساسية للديمقراطية والحكم الرشيد وحكم القانون والمساءلة ومشاركة الشعب على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

ونقر أيضا مع التقدير بالدور المتزايد الأهمية الذي تضطلع به الأمم المتحدة في توفير المساعدة للدول، ولا سيما في مجال العمليات الانتخابية وبناء المؤسسات في حالات ما بعد الصراع.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديرنا لدولة منغوليا المضيفة على كرم ضيافتها الحارة للوفود المشاركة في المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعقود في أُولانباتار في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ونود أن نثني أيضا على حكومة منغوليا لتنظيمها الممتاز للمؤتمر.

وقد دل اجتذاب المؤتمر للبلدان المشاركة التي بلغ عددها ١١٩ بلدا ولعدد كبير من ممثلي المجتمع المدني فضلا عن البرلمانيين على أن الديمقراطية، بالفعل، أوسع أشكال الحكم قبولا لضمان مجتمع يستوعب الجميع وتتحقق فيه المشاركة الكاملة ويعزز ويحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب.

وتايلند من بين أكثر من ثلاثين بلدا كان لها تمثيل على مستوى وزاري في المؤتمر الدولي الخامس. وقاد رئيس البرلمان التايلندي أيضا مجموعة من البرلمانيين الذين شاركوا في المنتدى البرلماني، الذي عقد بالتوازي مع المؤتمر. ونحن نعتقد أنه بالنظر إلى الخصائص الأصلية لمختلف المجتمعات، من المفيد للبلدان أن تتشاطر أفضل الممارسات لإثراء العملية الديمقراطية. ولذلك، يجد وفد بلدي الأفكار الابتكارية

التي اقترحها المنتدى البرلماني ومنتدى المجتمع المدني التفاعلي، على حد سواء، بناءة جدا، وعلى وجه الخصوص، في زيادة تعزيز التفاهم والشراكة فيما بين الحكومات، والبرلمانات، والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة. ونحن نؤيد مواصلة تلك الترتيبات الابتكارية في المؤتمرات التي تعقد في المستقبل.

يعتقد وفد بلدي أن الديمقراطية ليست سوى وسيلة لتحقيق غاية، وتلك الغاية رفاه شعوبنا. ومن شأن توطيد الديمقراطية أن يكون له أثر مباشر على تعزيز حقوق الإنسان والأمن الإنساني للشعوب، الأمر الذي يمكنها من تحقيق التحرر من العوز والتحرر من الخوف، على حد سواء.

والحكم الصالح عنصر أساسي لأي مجتمع ديمقراطي. وينبغي لكل قطاعات المجتمع أن تسعى إلى غرس ثقافة المساءلة، والشفافية واحترام حكم القانون في كل مساعيها.

وبناء على تجربتنا، تركز الحكومة التايلندية تركيزا شديدا على نهج العمل ”من الخارج إلى الداخل“ في تشكيل وتنفيذ سياستها. وذلك النهج الذي يتمركز حول الإنسان يدمج رغبات الشعب، أي ”الخارج“، في خطة الحكومة المتعلقة بالسياسات وتنفيذها. وعلاوة على ذلك، فإنه يتسق مع سياساتنا الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تضع الشعب في مركز التنمية. وقد أثبتت الشفافية واتباع نهج يشجع شراكة الشعب فعاليتهما في خدمة مصالح الشعب واحتياجاته بشكل أفضل، وهما بذلك يسهمان في ازدهار البلد الاقتصادي واستقراره الاجتماعي.

وعلى المستوى الدولي، شاركت تايلند بشكل نشط في إرساء أساس قوي للديمقراطية القائمة على النظام السياسي التعددي باستضافة المؤتمر الدولي الثاني للأحزاب السياسية الآسيوية، الذي عقد في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وقد جمع المؤتمر بنجاح الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة، على حد سواء، من معظم البلدان الآسيوية لتتشاطر وجهات نظرها، وخبراتها وأفضل ممارساتها في تلبية احتياجات الشعوب.

يولي وفد بلدي أهمية كبيرة للتقرير النهائي، والإعلان وخطة العمل التي اعتمدت بتوافق الآراء خلال المؤتمر الدولي الخامس. ونحن نلتزم التزاما تاما بتنفيذ التدابير والإجراءات الواردة في الإعلان وفي خطة العمل.

وبما أن تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح من شأنه تعزيز الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والإسهام في تحقيق السلم والأمن والاستقرار على المستوى الدولي، فإن من الأمور البالغة الأهمية بالنسبة لكل الأطراف المعنية أن تكرس اهتماما خاصا وأن تضاعف جهودها للسير على هدي ما جرى الاتفاق عليه بتوافق الآراء في المؤتمر الدولي الخامس.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): يولي وفد بلدي أهمية كبرى لبند جدول الأعمال قيد النظر اليوم. منذ المؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي عقد في مانيلا، قدمت إسهامات فريدة من نوعها وجوهرية في سبيل بناء المجتمعات الديمقراطية. وتثني كازاخستان على حكومات بنن، ورومانيا، والفلبين، ومنغوليا، ونيكاراغوا، لتنظيمها المؤتمرات الدولية للديمقراطية الجديدة أو المستعادة. وقد أتاحت تلك المحافل الفرصة لتبادل واسع للآراء وأرست الأساس لمواصلة تعزيز الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

تعتقد كازاخستان أن السلام، والديمقراطية والتنمية يرتبط بعضها مع بعض ارتباطا قويا، وأن احترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الرجل والمرأة، والكفاح ضد كل أشكال التمييز عناصر غير قابلة للتصرف للديمقراطية.

ويؤيد وفد بلدي تمام التأييد الرأي الذي أعربت عنه وفود أخرى بأنه لا يوجد بديل للديمقراطية إذا ما أردنا المحافظة على حكم القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ونحن نشكر حكومة منغوليا على الاستضافة الناجحة للمؤتمر الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في أولانباتار من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ويدل التمثيل الواسع الرفيع المستوى في ذلك المؤتمر على الالتزام العالمي بتعزيز عملية إرساء الديمقراطية على المستوى الوطني، والإقليمي والدولي.

وهذا دليل واضح على تطلع كل الشعوب إلى نظام دولي يقوم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونأمل أن تؤيد الجمعية العامة توصيات المؤتمر الدولي الخامس من أجل مواصلة توطيد الديمقراطية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره (A/58/392)، الذي يوفر استعراضا شاملا لجهود منظومة الأمم المتحدة في ذلك المجال. وننوه بالمساعدة المتعددة الوجوه التي قدمتها الأمم المتحدة إلى الديمقراطيات الجديدة والمستعادة.

وقد ظلت المنظمة تساعد، منذ عدد من السنين، على بناء وإصلاح المؤسسات الوطنية وتعزيز قدرة المجالس التشريعية في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وقامت الأمم المتحدة بأنشطة عديدة في مجال إصلاح الدولة، مركزة على حماية حقوق الإنسان. وأولت اهتماما أيضا للديمقراطية باعتبارها عنصرا أساسيا لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ومع ذلك، بالرغم من الجهود المشجعة المبذولة في ذلك الميدان، نواجه تحديات جديدة في تعزيز الديمقراطية في أنحاء العالم. وقد دل الاعتداء الإرهابي التي وقع على مقر الأمم المتحدة في بغداد يوم ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، مرة أخرى، على مدى هشاشة العالم وسهولة النيل منه.

ونحن نعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة أن تقوم بدور فعال في تعزيز وتعضيد الديمقراطيات في أنحاء العالم، وفي تهيئة بيئة آمنة للديمقراطيات يُكفل فيها السلم، والازدهار والتنمية المستدامة.

في غضون السنوات الـ ١٢ التي انقضت منذ نيل كازاخستان استقلالها حدثت تغيرات جذرية هناك. والمنجزات التي حققناها في الميدانين الاقتصادي والسياسي هي التي تقرر حاضر دولتنا ومستقبلها. ولكن أعظم إنجاز كان ذلك التغير الذي حدث في عقلية الناس الذين اعتنقوا الإصلاحات الديمقراطية، ووضعوا ثقتهم في تلك الإصلاحات وأصبحوا المروجين النشطين لها.

وعلى خلاف العديد من البلدان الأخرى التي بنيت فيها الديمقراطية على أساس مجتمع مدني متطور، فإننا نعمل في آن واحد من أجل بناء الديمقراطية والمجتمع المدني والدولة. وإلى جانب الإصلاحات الاقتصادية، عكفنا على تغيير النظام السياسي، وعززنا بشكل ملموس دور مؤسسات المجتمع المدني. وأصبحت الأحزاب والحركات السياسية ووسائط الإعلام المستقلة أطرافا فاعلة رئيسية في الحياة الاجتماعية في بلدنا.

وأنشطة المنظمات غير الحكومية لترويج مبادئ الديمقراطية في أوساط المجتمع تستحق أن نخصها بالذكر. فتلك الأنشطة تسهم إلى حد بعيد في تعزيز القيم الليبرالية، وتحسين التثقيف السياسي للسكان وتطوير الديمقراطية. ونحن مدينون بكثير من الفضل للمنظمات الدولية والأجنبية التي دعمت كازاخستان أثناء السنوات الصعبة الأولى من استقلالنا ولا تزال تدعمها.

وتعكف كازاخستان حاليا على تنفيذ برنامج للتحول الديمقراطي لكفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الشخصية، ومنع أي شكل من أشكال التمييز. ومما أسهم في ترسيخ العمليات الديمقراطية في البلد، وجود مؤتمر دائم معني بصياغة اقتراحات لتعميق التحول الديمقراطي وتنمية المجتمع المدني.

ولإيجاد التوازن الصحيح في العلاقة بين مؤسسات الدولة والفرد، أنشأنا في كازاخستان مكتبا لأمين المظالم. وهذا يعني أن الإصلاحات الليبرالية والعمليات الديمقراطية في كازاخستان اتخذت مسارا لا يمكن الرجوع فيه. أما المسار السياسي لبلدنا فإنه محدد المعالم وواضح: النمو المستمر لاقتصاد السوق، والاستقرار الداخلي، والديمقراطية، وسيادة القانون.

ولكننا لن نتمكن من بلوغ أهدافنا الاستراتيجية على طول الطريق المؤدي إلى ازدهار بلدنا ورفاه شعبنا إلا من خلال الجهود المتضافرة والمركزة، التي تستند إلى الحوار المتواصل بين كل أعضاء مجتمع يتمتع بحقوق متساوية.

ومنظومة الأمم المتحدة توفر للدول الأعضاء فرصة ممتازة للعمل معا في سبيل خلق ثقافة ديمقراطية حقيقية. وكازاخستان تكرس نفسها لوضع استراتيجية منسقة للأمم المتحدة، من أجل تعزيز الديمقراطية والتنمية والسلام، وهي مستعدة للإسهام في هذه العملية.

السيد ركييغو غوال (كوبا) (تكلم بالاسبانية): أولا، نريد أن نعرب عن شكرنا وتهانئنا لحكومة منغوليا على تنظيمها المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وعلى جهودها لضمان أوسع مشاركة ممكنة في ذلك الحدث. وكانت نية منغوليا قد انعقدت على تنظيم حدث يتسم بالتعددية والشمول والتشارك، وهو ما يفسر حضور عدد غير مسبوق من الدول – بلغ في مجموعه ١١٩ دولة – مؤتمر أولان باتور. وهي حقيقة تؤكد أن هذه الحركة تكتسب نضوجا متزايدا. وقد تمثل إنجازها الرئيسي في طبيعتها الشمولية المتزايدة التي تجعلها مختلفة تماما عن العمليات الأخرى المشكوك في أصلها، والتي تتسم في طبيعتها الانتقائية والاصطفائية.

ذلك أن حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة لم تحاول فرض أية عقيدة أو رؤية موحدة للديمقراطية. بل كانت على النقيض من ذلك، مكانا للتلاقي والتناقش والتأمل في موضوع ما برح يثير اهتمام الرجال والنساء منذ أيام الإغريق.

وقد ناقش مؤتمر أولان باتور، ضمن جملة أمور، موضوعين يتسمان بأهمية خاصة وحسن التوقيت – النزعة الانفرادية بوصفها تهديدا للديمقراطية، واحتكار القلة لوسائط الإعلام، وناقش المؤتمر مدى استصواب إنشاء تحالف بين الحكومات والمجتمع المدني والأمم المتحدة للتصدي لأي اتجاه جديد نحو الانفرادية. وليست هناك مهمة أكثر إلحاحا أو أهمية من تعميم الديمقراطية في العلاقات الدولية، إذا أردنا حقا أن نسهم في الجهود التي تبذلها شعوب عديدة لتوطيد نظمها الديمقراطية.

وحركة ما يطلق عليه الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة يمكن أن تكون فرصة لتبادل الآراء ودعم جهود الشعوب العديدة لتوطيد نظمها الديمقراطية، في حالة ضمان المشاركة الواسعة وتعدد وجهات النظر في النقاش المتعلق بالديمقراطية، وكذلك الحفاظ على الاحترام غير المشروط للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

إن جوهر الديمقراطية، من وجهة نظر كوبا، هو قوة الشعب. وهذا يشمل ممارسة السلطة وصنع القرار في الميدان السياسي، فضلا عن الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع ذلك، فعلى الصعيد الدولي، كانت هناك

محاولة قوية لإرساء نمط واحد للديمقراطية والحكم. ولكن الديمقراطية الليبرالية البورجوازية المزعومة، التي بدا ظاهريا أنها نجحت في البلدان العربية، في ظل قيود شديدة، ثبت أنها غير قابلة للتطبيق في سياقات أخرى. بل وقد يتعذر على المرء أن ينجح في الدفاع عن فرضية تفوقها على الصعيد العالمي. واليوم، كما كان الحال في أحلك العصور في تاريخ البشرية، تجري محاولة لإدانة ومعاقبة كل من لا يتقبل عقائدها أو ينشق عنها. وفي محاولات لفرض الحقوق المدنية والسياسية وقصر أسس الديمقراطية عليها، يجري التغافل عن حقيقة أن الديمقراطية هي، أولا وأخيرا، حكم الشعب بواسطة الشعب ولصالح الشعب. وأن الديمقراطية تعني المشاركة الحقيقية واليومية في ممارسة السلطة وفي صنع القرار في كل مجالات المجتمع. ولا يمكن أن يكون لها وجود في غياب الحرية والعدالة الاجتماعية، وبدون الرفاه الفردي والجماعي، وبدون التضامن الإنساني. والسيادة تكمن في الشعب، وفي غياب الاستقلال الوطني لا توجد سيادة. وبدون ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية. والديمقراطية الحقيقية لا ينبغي أن تضفي الطابع المؤسسي على الدفاع عن الأكثر ثراء وحظا، على حساب الأكثر احتياجا.

ووجود نظام متعدد الأحزاب لا يعني وجود الديمقراطية، كما أن الديمقراطية لا تتطلب، كشرط أساسي، وجود نظام متعدد الأحزاب. فهناك عدد لا بأس به من الحالات التي تكثر فيها الأحزاب السياسية، ومع ذلك لا توجد فيها ديمقراطية ولا مشاركة شعبية، ويكون فيها الامتناع عن التصويت هو العامل الرئيسي الذي يحسم الانتخابات. وفي ذلك النموذج، تفشى التعالي والطغيان وشراء الأصوات وتزوير الانتخابات والفساد والاستغلال والمحسوبية وغير ذلك من الشرور.

وفي العالم الصناعي الثري، هناك الكثير من المواطنين الذين يتشككون في نموذج الديمقراطية الليبرالية الذي يرغب البعض في فرضه علينا. فهم يشعرون بأنهم لا يشاركون في عمليات صنع القرار، وأنهم واقعون تحت تأثير الحملات ووسائط الاتصالات، وأن ذلك النموذج قاصر على النخبة، وأن الأحزاب السياسية والسياسيين ليس لهم وزن يعتد به، ولا يصدقون في الوعود التي قطعوها في الانتخابات.

ويساورنا القلق أيضاً بشأن القيود المتزايدة التي يجري فرضها على ممارسة أبسط الحقوق المدنية والسياسية الأساسية في عدد كبير من بلدان العالم الأول بذريعة أن هذه القيود جزء من الحرب على الإرهاب. وكان هذا أحد الشواغل الهامة بصفة خاصة في إطار المؤتمر.

وتفخر كوبا بأن لديها ديمقراطية شعبية وتشاركية إلى أقصى حد، لا تشكل الأحزاب الانتخابية وسطاء فيها. فهي ديمقراطية يمارس فيها الشعب السلطة ويعدّ رفاه الفرد والجماعة والتضامن من الأمور الأساسية فيها. فقد أنشئت المؤسسات الحكومية في بلدي بأوسع قدر ممكن من المشاركة والرقابة الشعبية. وتجربتنا الخاصة نابعة من تاريخنا.

ولجميع المواطنين الذين تتجاوز أعمارهم ١٦ سنة في كوبا حق التصويت، ومن ثم حق أن ينتخبوا ويجري انتخابهم للمناصب. وتجري تسمية المرشحين من قِبل الناخبين بشكل مباشر في جمعيات عامة بدلاً من أن يتم ذلك من خلال أحزاب سياسية. ولا توجد حملات انتخابية تمييزية تتكلف ملايين الدولارات ويتم التلاعب فيها ويمارس فيها التشهير. بل هناك نزاهة وشفافية كاملتان في الانتخابات، ويشمل هذا قيام الجمهور بإحصاء الأصوات، مع إمكان المشاركة من جانب الصحافة الوطنية والأجنبية، والدبلوماسيين، والسياح وكل من يريد المراقبة. ولا بد من أن ينتخب من يقع عليهم

الاختيار بالأغلبية. وتتسم الانتخابات بالحرية والمساواة والسرية. ويُنتخب جميع ممثلي الدولة لفترات قابلة للتجديد. وجميع المنتخبين يتعرضون للمساءلة عن أعمالهم، ويمكن سحب عضويتهم في أي وقت. ولا يتلقى النواب والمندوبون أي مرتبات. ومن الوجهة التاريخية، تشارك في الانتخابات نسبة تصل إلى ٩٥ في المائة من الناخبين.

وختاماً يجب أن نلاحظ أن حدود الديمقراطية ومشاكلها وتحدياتها موجودة بشكل أو بآخر في كل من الشمال والجنوب.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.